محاضرات مادة الاقتصاد الزراعي/ برنامج الدكتوراه/ الفصل الأول 2023-2024

المحاضرة الأولى

نظرة عامة على السياسات الزراعية

مقدمة:

بالرغم من انخفاض الاهتمام بقطاع الزراعة في الدول النامية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي نتيجة توجه الكثير من هذه الدول إلى التصنيع كأداة رئيسية للتنمية، إلا أن التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية لازالت تعتمد بشـــكل كبير على القطاع الزراعي، حيث يســـهم هذا القطاع في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوســـيطة للعديد من الصـناعات التحويلية، وهو ما يسـمى بمسـاهمة الناتج الزراعي، كما يوفر القطاع الزراعي فرص العمل والمعيشـة لنسـبة كبيرة من السـكان بشـكل مباشـر أو غير مباشـر، إذ تبلغ نسـبة المشـتغلين بالزراعة حوالي 30% من إجمالي حجم القوى العاملة الكلية في الدول العربية . كما يســـهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي من خلال عائد الصـــادرات من الســـلع الزراعية أو من خلال توفير ســـلع زراعية تســـوق محلياً، مما يحد من حجم الواردات من الغذاء، وهو ما يدعم بالتالي تمويل برامج التنمية. ويوفر القطاع الزراعي أيضـاً سـوقاً للسـلع الصـناعية المنتجة محلياً، وخصوصاً الصناعات الغذائية.

لكن بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصـــادي لعدد كبير من الدول العربية، ورغم التحســن النســبي الذي شــهده خلال عقد التســعينات، إلا أن مســاهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل لا زالت بحدود 11%،. كما أن هيكل هذا القطاع وخصـــائصـــه تجعله غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للســـكان، والناتجة عن زيادة أعدادهم ودخولهم. وقد أدى هذا القصــور إلى تفاقم مشــكلة العجز الغذائي، وتتمثل المشــكلة العربية في تحقيق نســب اكتفاء ذاتي متواضــعة في الســلع التي تعد ســلعاً رئيســية في الاســتهلاك الغذائي العربي، ومنها:

- الحبوب حيث تصل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها إلى 36.8%
- الزيوت النباتية 23.8%
- السكر 31.4%
- البقوليات 38.4%
- اللحوم الحمراء 73.7%
- لحوم الدواجن 65.5%

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020).

منذ سنوات طويلة، تعاني الدول العربية من فجوة غذائية، وحسب أحدث الأرقام فإن الفجوة الغذائية العربية بلغت عام 2020 نحو 35.3 مليار دولار، وتمثل الحبوب نقطة الضعف الكبرى لدى الدول العربية في مجال الفجوة الغذائية، فهي تمثل 47.8% من إجمالي قيمة تلك الفجوة.

لا تنحصر مشاكل الزراعة العربية بنقص الموارد فقط، وإنما ترتبط بكفاءة استغلال المتوفر منها. وهناك العديد من المعوقات التي تعترض مسيرة القطاع الزراعي، منها ما هو اقتصادي كالاختلالات في أسواق المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج، الناتجة عن احتكار الإنتاج والتوزيع، أو عن تدخل الدولة من خلال تسعير المنتجات وتحديد أسعار الصرف وفرض الضرائب، مما أدى إلى العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة في ظل ضعف حوافز الاستثمار في هذا القطاع.

من المعوقات أيضاً ما هو مؤسسي، كانخفاض الإنفاق والاستثمار في المجالات المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي، وبالتالي بقاء القطاع الزراعي أسير الطرق التقليدية منخفضة الإنتاجية. وكذلك انخفاض كفاءة مؤسسات الإرشاد الزراعي.

ويعاني القطاع الزراعي العربي أيضاً من معوقات طبيعية مثل ملوحة التربة وقلة خصوبتها والتصحر ووعورة التضاريس، إضافة إلى الاعتماد الكبير على الري المطري وقلة سقوط الأمطار، وخصوصاً بعد عام 2019.

إن هذه المصاعب والمعوقات التي تعترض مسيرة التنمية الزراعية، وما استجد من تحديات حديثة تواجه هذا القطاع يتمثل بعضها ببرامج الإصلاح الهيكلي وما تحتاجه من آليات ومالها من تبعات وآثار اقتصادية، تعكس مدى الحاجة الملحة لدراسة السياسات الزراعية والاقتصادية ذات التأثير على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

أولاً . السياسات الزراعية نظرة عامة

يختلف محتوى السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى، مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي. ونظراً لغياب التفاصيل التشريعية للخطط القطرية في الكثير من الدول العربية، فإنه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل أو أدوات محددة لتحقيقها، لذلك فإنه في كثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطط نظرية.

وبالرغم من اختلاف السياسات الزراعية من دولة لأخرى، إلا أنها تندرج في إطار الحزم التالية:

- سياسات توفير الغذاء ونمط الحيازة الزراعية أو ما يطلق عليها سياسة الإنتاج والتراكيب المحصولية والأنماط الزراعية.
- السياسات التمويلية والاستثمارية.
- سياسات التخزين.
- سياسات التسعير.
- سياسات التسويق.
- سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية.

ثانياً . سياسة توفير الغذاء

ترتبط سياسات توفير الغذاء بكافة السياسات الزراعية والاقتصادية، كما أنها انعكاس لدرجة نجاح تلك السياسات. وبالنظر إلى عدم وضوح أهداف محددة للسياسات في غالبية الدول العربية، فإنه عادة ما يتم الاستدلال على نتائجها من خلال استعراض تطور مؤشرات المكونات الغذائية للفرد العربي ونسب الاكتفاء الذاتي منها.

وبخصوص مستوى الغذاء، فإن المتوسط العالمي لاحتياجات الفرد من السعرات الحرارية في اليوم يقدر بحوالي 2400–2500 سعر حراري، أما احتياجاته من البروتين فتقدر بحوالي 56–65 غرام بروتين يوميا. وتفيد الدراسات أن سكان الدول العربية (ما عدا جيبوتي والصومال وموريتانيا والسودان) يحصلون على احتياجاتهم من الطاقة والبروتين، بل يحصل سكان بعض الدول على أكثر بكثير من احتياجاتهم كما هو الحال في كل من ليبيا وقطر والكويت ومصر وسوريا والأمارات العربية المتحدة. ويبلغ متوسط ما يحصل عليه الفرد في الدول العربية (بمجموعها) حوالي 2706 سعر حراري في اليوم، وكذلك على حوالي 73 غرام من البروتين يومياً.

وفيما يتعلق بنسبة مساهمة الحبوب في الطاقة التي يحصل عليها الفرد فإنه يتضح أن نسبة مساهمتها في الطاقة قد انخفضت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين في بعض الدول العربية مثل تونس والجزائر والسعودية وسوريا والكويت، ما يعني أن مستوى الغذاء قد تحسن نسبياً، بينما ارتفعت هذه النسبة في دول أخرى مثل البحرين وعمان ولبنان وليبيا. وقد انخفضت نسبة مساهمة الحبوب في الطاقة على مستوى العالم العربي من حوالي 66% في فترة السبعينات إلى 61% في فترة الثمانينات. في حين ارتفعت نسبة مساهمة البروتين الحيواني من جملة ما يحصل عليه الفرد من بروتين من حوالي 17% في الفترة الأولى إلى 20% في الفترة الثانية، مع العلم أن هذه النسبة قد بلغت على مستوى العالم 35%.

وبالنسبة إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة، فتشير الدراسات إلى أن هذه النسبة قد انخفضت في فترة التسعينات بالرغم من زيادة الانتاج المحلي من مصادر الطاقة الغذائية. وأصبح العالم العربي أكثر اعتماداً على الخارج في سد حاجته الغذائية ما عدا تونس وسوريا والمغرب، كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من البروتين في كل الدول العربية ما عدا سوريا ولبنان.

بناءً على ما تقدم، تولي الدول والمنظمات المحلية والإقليمية والعالمية أهمية كبيرة لتحقيق الأمن الغذائي، حيث يرى (Calon، 1990) أن الأمن الغذائي مرتبط بالاكتفاء الذاتي ويقاس بمقدرة الأسرة على توفير احتياجاتها الغذائية المستهدفة. ويعرف الأمن الغذائي في ثلاث مستويات: وهي العالمي والوطني والفردي، ويعني بذلك توفر الغذاء على كل من هذه المستويات. وتعرفه المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتماداً على الانتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية".

ثالثا . السياسات التمويلية والاستثمارية

تحتل السياسات التمويلية والاستثمارية دوراً رئيسياً في دعم وتطوير القطاع الزراعي. وقد انعكس اهتمام الدول العربية في القطاع الزراعي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الخطط التنموية على المستوى القطري. وبالرغم من ذلك إلا أن حصة القطاع الزراعي من الاستثمار لا زالت منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يخصص الجزء الاكبر من الاستثمارات لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة. وقد قامت الدول العربية منذ عقد السبعينات بإنشاء مؤسسات للإقراض الزراعي، وذلك بهدف تحفيز المؤسسات والأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الزراعية في بلدانهم. كما عملت خلال عقد الثمانينات على زيادة مساهماتها في رؤوس أموال هذه المؤسسات.

وينحصر عمل مؤسسات الإقراض الزراعي في بعض الدول العربية، في تقديم القروض بشروط ميسرة. ويتعدى ذلك في دول أخرى ليشمل تقديم الخدمات الزراعية الأخرى وخدمات الإرشاد ومدخلات الإنتاج والتسويق. وتقدم بعض هذه المؤسسات القروض للأفراد والتعاونيات، والبعض الآخر للأفراد فقط، وذلك لمختلف أنواع النشاط الزراعي ولفترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وقد شهدت فترة الثمانينات تزايداً في الطلب على التمويل الزراعي، نظراً للتطور الذي شهده القطاع في تلك الفترة في معظم الدول العربية.

ومن المفيد الإشارة إلى أن بعض الدول العربية تتوفر لديها موارد طبيعية وبشرية جاهزة لتنمية الزراعة، ولكن تنقصها الموارد المالية، وعلى العكس من ذلك فإن هناك دولاً عربية أخرى

تنقصـــها الموارد الطبيعية والبشـــرية وتتمتع بالموارد المالية للاســـتثمار، بمعنى آخر، فإن الدول العربية تتصـــف بظاهرة اختلال توفر الموارد الرأســـمالية، مما يؤدي إلى تباين برامج وأســـاليب وأهداف السياسات بين هذه الدول.

ويمكن إيجاز مصادر تمويل الاستثمار الزراعي في الدول العربية بما يلي:

- قروض محلية.
- قروض خارجية مباشرة لتمويل الاستثمار الزراعي.
- تمويل ذاتي من قبل الأفراد والمؤسسات.
- قروض مصرفية (سواء من البنوك الزراعية المتخصصة، أو البنوك التجارية).
- صناديق التنمية الزراعية.
- مؤسسات التمويل العربية.

ويمكن التعرف على أنواع الســـياســـات الاســـتثمارية والاقراضـــية من واقع تجربة الدول العربية بالإقراض والائتمان، كما يلي:

1. أقطار التخطيط المركزي:

حيث تتولى الحكومة ممثلة بالقطاع العام، توفير الأموال اللازمة للقروض الزراعية وفق الخطة الزراعية المقرة من أجهزة التخطيط المركزية، والتي تتحدد من خلالها كمية الأموال اللازمة للزراعة، والمستلزمات الزراعية اللازمة والأسعار، وأسعار الفائدة، كما تتولى الشركات والمؤسسات العامة مهمة الاســـتيراد والتوزيع. وقد تحدد هذه الأجهزة كمية الصـــادرات والموارد اللازمة لتلبية الطلب على العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية. وأمثلة هذه الأقطار ســـوريا وليبيا والعراق.

2. الأقطار ذات الاقتصاد الحر:

تشـــمل الدول التي تطبق برامج الإصـــلاح الاقتصـــادي، والتي يتم بها التمويل والإقراض الزراعي عن طريق المؤسسات المالية الخاصة. وقد أعطيت الصلاحيات الكاملة في مزاولة هذا النشـــاط وفق معايير الســـوق. ومن بين هذه الأقطار مصـــر والمغرب وتونس وموريتانيا والأردن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد اتســـم الإقراض والائتمان في هذه الدول بســـيطرة القطاع الخاص، مع بقاء القطاع العام ليقوم بتوفير مســـتلزمات الإنتاج المســـتوردة من الخارج وتمويل الصادرات وتشجيعها كما في المغرب. وقد اتسم الأداء العام لهذه المجموعة بالاستقرار، حيث زادت حصـــة الزراعة من إجمالي القروض الممنوحة في كل من مصـــر والمغرب والأردن. كما اســـتقرت أســـعار الفائدة فيها عند مســـتويات تتراوح بين 5.6% في الأردن ونحو 15% في

موريتانيا. كما انخفضت أسعار الفائدة في مصر من 17% إلى حوالي 6.2%، اما في العراق، فتتراوح هذه النسب بين 4% و 8%.

وتجدر بنا الإشـــارة إلى أن معظم التمويل في القطاع الزراعي يتم في القطاعات الأقل مخاطرة كالقطاع المروي، وفي المناطق مضـــمونة الأمطار، أما المناطق قليلة الأمطار فيتم الاعتماد فيها على التمويل الذاتي.

أما عن دور مؤســـســـات التمويل العربية، فقد قدمت خطوط ائتمان لتعزيز قدرات بنوك التسليف الزراعية العربية، من أجل توفير تسهيلات ائتمانية بشروط ميسره لصغار المزارعين، وقد تم التركيز في هذا الصـدد على المشـاريع الصـغيرة المنتجة، بما فيها تلك التي تديرها المرأة لرفع مستواها الاقتصادي والمعيشي.

رابعاً . سياسات التسعير

إن للأسـعار والسـياسـات السـعرية أهمية كبيرة نظرا لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المسـتهلكين، إضـافة إلى تركيزها على الكفاءة الاقتصـادية للموارد، ونمط وعدالة توزيع الدخول والاســـتهلاك وحجم العائد الصـــافي من التجارة الخارجية الزراعية، وكذلك على حجم المدخرات وبالتالي الاستثمارات الزراعية، وأخيراً تركيزها على المستوى المعيشـــي للمزارعين والمســـتهلكين على حد الســـواء. كما تلعب الأســـعار الزراعية دوراً مهماً في معدلات التضـخم والبطالة والنمو الاقتصـادي. وعليه فإن السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الاسعار.

هناك مجموعتان في المجتمع تتضـارب مصـالحهما وأهدافهما من حيث الاهتمام بالأسـعار الزراعيـة، تمثـل المجموعـة الأولى بـالمزارعين والمنتجين ومن يمثلهم في المجـالس والهيئـات التشـــريعية ووزارة الزراعة، وغيرها من الهيئات المدافعة عن حقوق المنتجين، ويهم هذه المجموعة أن تكون أسعار المنتجات الزراعية مجزية. أما المجموعة الثانية فتضـم المسـتهلكين والمؤسـسـات التصنيعية وهيئات التصدير، وهؤلاء يعارضون أن تكون أسعار المنتجات الزراعية عالية، حتى لا تؤثر على مستوى معيشتهم أو على العائد من نشاطهم الاقتصادي.

وبما أن الأســـعار الزراعية تعاني من التقلب من عام لآخر أو من موســـم لآخر، وحيث أن هناك علاقات تشـابكية في جانب عرض المحاصـيل، وأن هناك روابط تبادلية وتكاملية في جانب الطلب، فإن ذلك يقتضـي في حالات كثيرة تدخلاً حكومياً من أجل تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي لأهداف متعلقة بالتنمية الاقتصـــادية أو لمواجهة أوضـــاع طارئة. وهناك وســـائل مختلفة

تنتهجها الحكومات في سياساتها السعرية، منها ترك الأسعار لتفاعل العرض والطلب في السوق، أي وفقاً لنظام السوق الحر. أو قيام الحكومة بتحديد أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، دون الأخذ بمبدأ العرض والطلب. والفرق بين الحالتين يتمثل في كل من سياسات الدعم والإعانات المالية والأسعار التشجيعية وغيرها من السياسات.

وعلى وجه العموم، فإن معظم السياسات التسعيرية للمنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعية في الدول العربية قد استهدفت:

- حل مشكلة التنافس بين المحاصيل والرقعة الزراعية المحدودة، وضرورة زيادة إنتاج الغذاء، لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج، بما يخدم خطط التنمية.
- تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول الزراعية وتخفيف أثر التقلبات السعرية العالمية، لحماية المستفيدين من الإنتاج الزراعي وتأمين احتياجات المستهلكين.
- رفع مستوى معيشة المزارع، وذلك بتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي، عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم حوافز اقتصادية أو قروض ميسرة وغيرها.
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملات الصعبة.
- زيادة الانتاج الزراعي بهدف زيادة الاكتفاء الذاتي، وتحسين مساهمة الزراعة في الميزان التجاري.

وعندما تتدخل الحكومة مباشرة في تحديد الأسعار، فإنها عادة ما تقوم باشتقاق السعر المزرعي من سعر التجزئة الذي يحدد بما يتفق وصالح المستهلكين وقدرتهم الشرائية، أو من سعر التصدير بعد تحديد الهوامش التي تحصل عليها الحكومة بما يحقق أكبر عائد للخزينة العامة. وقد تكون الأسعار الزراعية في بعض الأحيان أقل من سعر تكلفة الانتاج، كما قد تكون عند مستويات منخفضة عندما يكون ذلك في مصلحة المستهلك. كما أن هذه الأسعار تقل كثيراً عن الأسعار التصديرية لبعض السلع مثل القطن والأرز والحبوب في بعض الدول.

1. أهم السياسات السعرية:

من المهم استعراض موجز لأهم السياسات السعرية الزراعية المتبعة في بعض الدول النامية:

أ. **سياسة تحديد الأسعار الزراعية:** وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الانتاج، وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة. وهذا التحديد لن يكون مؤثراً دون وجود سياسات للدعم والإعانة بأشكالها المختلفة.

ب. **سياسة الدعم:** وتشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية، وفق أهداف محددة لهذه السياسة. وقد يكون هذا الدعم مباشراً يتأثر به كل القطاع الزراعي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية. كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى، وسيكون هذا السعر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدي إلى مغادرة العمل في الزراعة إلى قطاعات أخرى.

ج. **سياسة الإعانة المالية:** وتتبعها الحكومات ذات الوفورات المالية في دفع إعانات مالية للمزارعين وذلك لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسنة في الزراعة.

د. . **سياسة الأسعار التشجيعية:** وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

ه. . **سياسة الأسعار الجبرية:** وتهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك. وتتحدد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية، كالخبز واللحم ومنتجات الألبان.

و. **سياسة ضريبة الدخل:** وتتمثل هذه السياسة في إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الزراعي، والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية ما يشكل دعماً لأسعار المستهلك.

2. ملامح السياسات السعرية الزراعية:

على الرغم من اختلاف السياسات السعرية المتبعة في الدول العربية، نظراً لاختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة في هذه الدول واختلاف الإمكانات المالية المتاحة لها خصوصاً فيما يتعلق بسياسة دعم الأسعار، إلا أن هذه السياسات السعرية تتفق في عدة سمات في عدد من الدول العربية وعلى وجه الخصوص منها الدول الزراعية. وتتلخص هذه السمات بما يلي:

• عدم الشمولية حيث تقتصر على بعض المحاصيل وتتناول كل محصول على حدة.

• الاهتمام بالمحاصيل التصديرية أو الغذائية التي تسوق حكومياً أو تعاونياً، مع ترك تحديد أسعار المحاصيل الأخرى لقوى السوق. مما يؤدي إلى تفاوت الأسعار والعائد والانخفاض النسبي لدخل منتجي المحاصيل التصديرية والغذائية وبالتالي تحولهم إلى زراعة المحاصيل الأخرى غير محددة الأسعار.

• الاهتمام بتثبيت أسعار المحاصيل الزراعية وعدم تعديلها إلا في حالة الأزمات الحادة، وهذا يؤدي إلى وجود تفاوت بين الأسعار المحلية والعالمية.

• عدم مراعاة بعض السياسات الزراعية لتكاليف الإنتاج الفعلية عند تحديد الأسعار.

• التركيز على مصلحة المستهلك بتحديد أسعار منخفضة، أو على مصلحة الحكومة بالحصول على أكبر عائد من المحاصيل التصديرية، وذلك على حساب المنتج الزراعي.

• عدم توفير نوع من الضمان للمزارعين خصوصاً في المناطق التي تعتمد على مياه الأمطار.

• إن السعر الثابت التي تفرضه الحكومة (ضمن وسائل الدعم السعري) هو أقل كثيراً من السعر الذي يمكن أن يبيع به المزارعون منتجاتهم. كما أن الحكومة لا تلتزم أحياناً بشراء المحصول مهما بلغت كميته.

• إن إعلان الأسعار الرسمية في بدء موسم الحصاد وليس في بدء موسم الزراعة، يجعل من هذه الأسعار عديمة الأثر بالنسبة لتوجيه الإنتاج.

• تتحمل الدولة دعماً حقيقياً مباشراً لتغطية الخسائر الناجمة عن فرق السعر بين تكلفة الاستيراد وسعر البيع للمستهلكين.

• إن ارتباط توزيع مستلزمات الإنتاج الرئيسية في بعض الدول العربية (التي تباع بأسعار أقل من سعر التكلفة) بالتحكم الإداري وتوزيعها على المحاصيل التي تسوق حكومياً أو تعاونياً، يجعل من الكمية التي يحصل عليها المزارع وفقاً لهذا النظام غير كافية.

• قد تختلف أسعار مستلزمات الإنتاج في كل موسم زراعي باختلاف البعد عن مراكز التوزيع.

• إن معظم علاقات الأسعار العالمية بالنسبة لمعظم صادرات الدول العربية وجميع وارداتها هي خارج نطاق سيطرتها، إلا في استخدام التعريفات والإعانات

المالية والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية لتقرير نظام الأسعار للسلع العالمية.

- إن أنظمة الحماية العربية تشمل حالياً بعض ما يمكن اعتباره أكثر الأنظمة تحرراً في العالم. كما أنها تشمل بعض ما يعتبر الاكثر تقييداً. وقد قامت دول عديدة مثل سوريه ومصر باتخاذ خطوات مهمة باتجاه التحرر، وهناك شعور بضرورة إجراء مزيد من هذه الإصلاحات في السياسات الاقتصادية، حيث أن بعض نظم الحماية المتبعة في بعض الدول قد تؤدي إلى علاقات غير عادلة، وعادة ما تكون لصالح مجموعة معينة، مما يتطلب الإصلاح والتطوير.
- تعدد الجهات المسؤولة عن تحديد الأسعار الزراعية في الدول العربية، وتعارض أهداف وأساليب تلك الجهات في أحيان كثيرة.
- غياب السياسات السعرية الواضحة في بعض الدول العربية، حيث يترك الأمر لسيطرة بعض الوسطاء واستغلالهم للمزارعين بدفع أسعار لا تتلاءم مع تكاليف الإنتاج.

وحيث أن التدخل الحكومي لم يفلح في تحقيق الأهداف المرجوة منه، فقد لجأت عدة حكومات عربية في النصف الثاني من الثمانينات إلى تطبيق سياسات تصحيحية تضمنت إزالة نظام الحكم الإداري في الأسواق المحلية. وبدأت العديد من الدول بالاسترشاد بالأسعار العالمية لكل من السلع المنتجة والمدخلات الزراعية. إلا أن التدخلات الحكومية استمرت بالنسبة للمحاصيل وبعض المنتجات الحيوانية. وقد استلزم اتجاه العديد من الدول العربية إلى رفع أسعار الحاصلات الزراعية، خفض أو إزالة الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعي لتصبح أسعاراً متماشية مع التكاليف الاقتصادية والأسعار العالمية لهذه المستلزمات.

خامساً . سياسات تحرير التجارة الخارجية:

تعتبر هذه السياسة من أهم عناصر برامج الاصلاح الهيكلي، حيث تهدف إلى تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات من المنتجات الزراعية، وتشمل إعادة النظر في هيكل الضرائب على الصادرات، كما حدث في كل من مصر وسوريا والأردن عام 1992. ونظراً لانتهاج الدولة في مصر بعض السياسات الاقتصادية الاصلاحية في مجال السياسة السعرية للسلع الزراعية، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للحاصلات الزراعية التصديرية من جملة الصادرات المصرية من حوالي 21% عام 1982 إلى 36% عام 1987%. كما يرجع الفضل في الفائض الذي حققته سوريا لأول مرة في عام 1989 إلى نجاحها في تشجيع صادرات القطاع الخاص من الأغذية والمشروبات. ولم تختلف الصورة كثيراً في تونس، حيث أعلنت وزارة الزراعة التونسية عن تحرير

عمليات تصـدير الزيتون وفتحها امام القطاع الخاص، بعد أن كان التصـدير محصـوراً بالديوان القومي للزيت.

وكما هو معروف فقد تم التوقيع على أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ يوم 94/4/15 في مراكش في المغرب بهدف إزالة الحواجز أمام الصـادرات ومن ثم تعزيز الازدهار الاقتصـادي. وبالتالي انتهت مفاوضـات ما عرف بجولة أوروغواي للاتفاق العام للتعرفة الجمركية والتجارة "الجات" وقد تم إنشـاء منظمة التجارة الدولية لتخلف " الجات" لتعمل على تنفيذ القوانين الخاصـة بالقضـايا التجارية بطريقة أكثر شـمولاً، إذ توفر برنامجاً لمفاوضـات تجارية متعددة الأطراف، وتراجع السياسات التجارية للدولة الأعضاء بصفة دورية. وقد أدخل ملف للزراعة للمرة الأولى في المفاوضـات من أجل تحرير تجارة المنتجات الزراعية. بحيث تضـمنت الاتفاقية تخفيض الرسـوم الجمركية على السلع الزراعية، بالإضـافة إلى تخفيض الدعم وحجم الصـادرات الزراعية المدعومة وفتح الأسواق أمام الواردات من هذه السلع. وتعالج الاتفاقية أربعة موضوعات رئيسية في المجال الزراعي:

أ. تحويل القيود التي لا تقوم على أسـاس التعرفة الجمركية على السـلع الزراعية، مثل الحصـص الكمية على الواردات وإجراءات الترخيص إلى قيود وتعريفات جمركية واضحة ومحددة.

ب. تخفيض التعريفات الجمركية على واردات السلع الزراعية بنسبة مستهدفة تصل إلى 36% خلال ست سنوات في الدول المتقدمة و24% خلال عشر سنوات في الدول النامية. بينما لا تلتزم الدول الأقل نمواً بإجراء أي تخفيض في تعريفتها الجمركية.

ج. تخفيض دعم الصـادرات الزراعية تدريجياً بنسـبة 36% من إجمالي دعم الصـادرات. وتخفيض كمية الصـادرات التي تحصـل على دعم للتصـدير بنسـبة 21% خلال ست سنوات للدول المتقدمة وبنسبة 24% وخلال عشر سنوات للدول النامية. وتكون الدول الأعضـاء ملزمة بفتح أسـواقها أمام كميات تصـل إلى 3% ومن ثم 5% من استهلاكها المحلي.

د . تخفيض الدعم المحلي الذي يقدم للمزارعين بنسـبة 20% عن مسـتويات فترة الأساس 1988-1986 خلال ست سنوات للدول المتقدمة وبنسبة 13.3% خلال عشـرة سـنوات للدول النامية مع اسـتثناء برامج المسـاعدات المحلية التي لها آثار سلبية على التجارة أو الإنتاج.

لا شك أن لهذه الاتفاقية انعكاسات كثيرة، بعضها سلبي والآخر إيجابي، على تجارة السلع الزراعية في الأقطار العربية. ومن الآثار السلبية أنها أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية بنسب وصلت إلى ثلاثة أضعاف. وتصبح مثل هذه الزيادة في أسعار الواردات الزراعية ذات أهمية إذا ما علمنا أن استهلاك الأقطار العربية من الغذاء ينمو بمعدل 7% سنوياً، بينما ينمو الإنتاج المحلي من هذه السلع بمعدل 5.2% سنوياً. فيصعب على المنتجات الزراعية العربية منافسة الواردات من هذه السلع في الأسواق العربية وذلك نتيجة لارتفاع جودة هذه السلع وانخفاض تكلفتها نتيجة للكفاءة الواضحة في الإنتاج. فإلغاء الدعم المخصص لإنتاج بعض السلع الزراعية في الدول الصناعية بالإضافة إلى زيادة الطلب على هذه السلع نتيجة لانخفاض التعريفات الجمركية أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع. وقد أشارت دراسات كثيرة إلى أن أسعار السلع التي كانت مدعومة ارتفعت من نسبة 4% إلى 10% ولا شك أن الدول النامية المصدرة لمثل هذه السلع تكون من الدول المستفيدة. أما الدول العربية المستوردة للغذاء على نطاق كبير فإن ذلك أدى بالتأكيد إلى زيادة قيمة وارداتها الزراعية وتدهور معدلات التبادل التجاري الخاصة بها، هذا مع العلم أن اتفاقات جولة الأوروغواي تنص على حق الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية في التعويض إذا ما ارتفعت أسعار تلك المواد بسبب تخفيض الدعم في الدول الصناعية. ومن الآثار السلبية الأخرى للاتفاقية هو تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات بعض الدول العربية من السلع الزراعية تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، خاصة المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات.

وفي نفس الوقت، هناك آثار إيجابية لاتفاقية الزراعة على القطاع الزراعي في الأقطار العربية. فإلغاء الدعم يؤدي إلى تحسين إنتاجية القطاع وتقليل اعتماده على واردات تتزايد أسعارها. فعند ارتفاع أسعار تلك الواردات، فمن المتوقع أن تعمل الدول العربية على تطوير قطاع الزراعة باستخدام أساليب حديثة في الإنتاج بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية. وعندما يصاحب هذا برامج إصلاح اقتصادي في القطاع الزراعي، فسوف يكون هناك نتائج إيجابية في المدى الطويل بحيث تؤدي إلى تخفيض الواردات من المواد الغذائية وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي.

وهناك آثار إيجابية أخرى تتمثل في أن اتفاقية الزراعة قد تتيح للدول العربية فرصاً أوسع لتصدير منتجات زراعية تمتلك فيها مزايا نسبية. فالدول الأعضاء تستفيد في مجال تجارتها الدولية نتيجة لإلغاء القيود الكمية المفروضة على الدول غير الأعضاء، مما يعزز فرص وصول صادرات الدول العربية التي تتمتع بميزة نسبية إلى أسواق الدول الأعضاء.

سادساً . السياسات التسويقية للمنتجات الزراعية:

تشكل السياسات التسويقية جزءاً هاماً من السياسات الزراعية، حيث تلعب سياسات توفير خدمات التسويق، من نقل وتخزين وفرز وتعبئة وتوصيل الصفقات التجارية وغيرها من وظائف

الســـوق، دوراً مهماً في التنمية الزراعية، وفي تحديد المنفعة الاقتصـــادية العائدة على كل من المنتجين والمستهلكين.

وتتباين الســـياســـات التســـويقية الزراعية في الأقطار العربية، من حيث اختلاف الآليات والإجراءات المتبعة في تنفيذها. فقد خطت بعض الدول خطوات متقدمة على صعيد التسويق من حيث الهيكل المؤسسي ومساراته التسويقية وبنيته الأساسية. ولكن السياسات التسويقية تتحد في الأهداف، من حيث أنها تسـعى جميعاً إلى زيادة الكفاءة التسـويقية من خلال تحقيق الاسـتقرار للأسـعار، وتقليل الفاقد، وتوصـيل السـلع إلى المسـتهلك، أو المسـتلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة.

1. أنماط السياسات التسويقية:

يسود الزراعة العربية نمطان من السياسات التسويقية، النوع الأول يقوم فيه القطاع الحكومي بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة للأداء في كل مرحلة من مراحل التسـويق، ويتبنى هذا النمط عدد قليل من الأقطار العربية مثل سـوريا وليبيا والعراق وعدد آخر من الدول ولكن لبعض السـلع فقط. أما النوع الثاني المعتمد حالياً في غالبية الدول العربية فيقوم على انتهاج سياسات تسويقية مبنية على آلية الســوق وتحرير الأســعار وإلغاء القيود التجارية، وإعطاء دور رئيســي للقطاع الخاص في التســـويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية والمدخلات، ومن أمثلة هذه الأقطار مصـــر والمغرب وتونس والأردن وموريتانيا والجزائر، بالإضـــافة إلى أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث أنها تنتهج سياسة الحرية الاقتصادية.

تستهدف السياسات التسويقية تحقيق استقرار الأسعار وتقليل الفاقد وإيصال السلع للمستهلكين بأقل التكاليف.

2. ملامح السياسات التسويقية:

تتثمل أبرز ملامح السياسات التسويقية الزراعية في الدول العربية بما يلي:

- تتصـف كثير من الأجهزة التسـويقية بعدم قدرتها على تنظيم الأسـواق بما يتوافق مع مصالح المتعاملين فيها.
- لا توجد صلة وثيقة بين قطاعات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، حيث لا تستطيع الأجهزة التسويقية نقل رغبات المستهلكين إلى القطاع الإنتاجي.

- لا تقوم الأجهزة التسويقية بأداء الخدمات التسويقية بدرجة عالية من الكفاءة، مما يؤدي إلى رفع تكلفتها وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار.
- بالرغم من ارتفاع أسعار بعض السلع، إلا أن نصيب المزارع من سعر المستهلك قليل بدرجة لا تشجعه على الإنتاج.
- إن تدخل الدولة في بعض الدول لدعم الأجهزة التسويقية يقتصر أحياناً على تسويق بعض السلع الزراعية الرئيسية، كما يتسم هذا التدخل بعدم الشمولية لكافة المراحل التسويقية، بل يقتصر في بعضها على تنظيم الأسواق أو التصنيع الزراعي لبعض المحاصيل.
- نظراً لافتقار أجهزة الدولة إلى التكامل فيما بينها، فقد ترتب على تدخل الدولة بعض المشاكل التي أثرت على كفاءة أجهزة التسويق، مما أدى إلى آثار عكسية تجلت في ارتفاع نسبة الفاقد أثناء مراحل التسويق وحدوث خسائر وتلف.
- إن ضعف البنى الأساسية في بعض الدول من وسائل نقل ومواصلات وسبل اتصال، يعوق من تسويق السلع والمنتجات الزراعية مما يجعل من استيراد المنتجات الزراعية أكثر سهولة من الحصول عليها من مناطق إنتاجها المحلية. وقد شجعت الدول العربية في الآونة الأخيرة القطاع الخاص للقيام بدور رئيسي في عمليات التسويق، وقد خطت الزراعة العربية خطوات هامة في تطوير البنية التسويقية، وانتهجت سياسة ارتكزت بالدرجة الأولى على التحرير الكامل لتسويق المدخلات والمنتجات الزراعية بشكل عام باستثناء بعض المحاصيل الاستراتيجية في بعض الأقطار العربية. وهي سياسة متدرجة رشيدة، من المؤمل أن تؤتي ثمارها في السنوات القادمة، إذا استمر تنفيذها، حيث أنها ستسهم في تحقيق توازن داخلي وخارجي لقطاع الزراعة العربية، وتزيد من فرصة في المنافسة العالمية في ظل منظمة التجارة العالمية.

سابعاً . السياسات المائية:

1. معطيات أزمة المياه:

لقد أدت محدودية الموارد المائية من جهة وأنماط استهلاكها من جهة أخرى إلى ظهور خلل واضح بين الموارد المائية المتاحة والطلب عليها في كثير من الأقطار العربية. وقد أدى هذا الخلل إلى ظهور عجز مائي من المتوقع أن يصل إلى حوالي 377 مليار $م^3$ في عام 2025، هذا إذا ما استمرت نفس السياسات المائية في المستقبل.

إن توفير المياه اللازمة لاستدامة التنمية الزراعية في البلدان العربية من أجل تأمين احتياجات السكان من الغذاء، تعتبر من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي العربي، إذ أن ما هو متاح من هذه الموارد المائية لا يسمح بمواكبة الطلب المتنامي على هذه الاحتياجات، حيث يستحوذ القطاع الزراعي على 88% من الموارد المائية المتاحة. بمعنى أنه من الصعوبة بمكان زيادة مستويات الإنتاج وتحسين أوضاع الأمن الغذائي بعيداً عن التصدي لأزمة المياه ورفع كفاءة استخدامها في الزراعة. ويتطلب ذلك اتخاذ خطوات فاعلة على مختلف الأصعدة المؤسسية والتشريعية، كفيلة بوضع سياسات وبرامج ناجحة للموارد المائية المتاحة، وتستهدف ترشيد استخدامها للمساعدة في زيادة الرقعة الزراعية المروية، حيث أن إنتاجية الأراضي المروية تفوق الأراضي المطرية بشكل كبير. فبالرغم من أن مساحة الأراضي المروية لا تتعدى 11 مليار هكتار أي نحو 15% من مساحة الرقعة الزراعية، إلا أنها تساهم بما يزيد عن 70% من إجمالي قيمة الناتج الزراعي.

إن رفع كفاءة استخدام المياه تمثل أهم الخيارات المتوفرة للدول العربية للتوسع الأفقي في الزراعة، وهذا ممكن من خلال إجراءات التعديل في تقنيات ونظم وأساليب الري الحالية، ومن خلال تأهيل المنشآت القائمة. علما أن العديد من طرق الري المستخدمة في المنطقة العربية تزيد الملوحة في التربة، مما يقلل من إنتاجيتها في المستقبل، ويجعلها ضمن الأراضي الغير صالحة للزراعة على المدى البعيد. وعليه فإن على الدول العربية انتهاج سياسات ري تسهم في التنمية الزراعية المستدامة، إضافة إلى مساهمتها في زيادة إنتاجية الأراضي والتوسع في مساحة الرقعة الزراعية. ومن المعروف أن طرق الري السطحي مازالت هي السائدة في معظم الدول العربية. وقد ينتج عن ذلك الاستعمال مشاكل كبيرة، منها انخفاض كفاءة الري التي تقدر بحوالي 40 – 50%، أي أن حوالي نصف كمية المياه التي تستخدم في الزراعة تذهب هدراً، وهذا يبين الحاجة الملحة إلى إدخال تحسينات على نظم الري المتبعة منها : التقليل من الفواقد المائية أثناء نقل المياه من المصدر إلى المزارع، وعزل القنوات المائية عن الأعشاب النامية على جوانبها ومراقبة توزيع المياه إلى الحقل وإعطاء الاحتياجات المائية المثلى الملائمة للمحاصيل الحقلية خلال مرحلة النمو، إضافة إلى توفير المياه في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وفق مراحل النمو . ولكن الحل الأمثل يبقى في إدخال طرق الري الحديثة رغم كلفتها العالية.

يتوقع أن يصل العجز المائي العربي إلى 377 مليار متر مكعب من المياه عام 2025 في ظل السياسات المائية الحالية.

2. واقع السياسة المائية الزراعية:

بالرغم من انتشـار نظم الري الحديثة في بعض الدول العربية، فقد ظهرت بعض المشـاكل مثل فقدان كميات كبيرة من مياه الري بالتبخر أو تدفق المياه على سـطح التربة، نتيجة لتشـغيل أجهزة الري بالرذاذ خلال سـاعات النهار مع وجود سرعة رياح ودرجة حرارة عاليتين. علاوة على ذلك فإن أجهزة الري المحوري تحتاج إلى ضـغط عالٍ لتشـغيلها، وهو ما يسـتلزم كلفة عالية خصـوصـاً بالنسـبة للدول غير المنتجة للنفط. كما تحتاج طرق الري الحديثة أيضـاً إلى مسـتوى معين من المهارة لدى المزارعين من أجل تشـغيلها وصـيانتها، وهو ما لا يتوفر على الدوام، مما ينتج عنه مشاكل في عملية تنظيم الري.

كذلك فإنه يتعذر عند استخدام الري بالتنقيط وضع تصورات دقيقة للمتطلبات المائية للنباتات المزروعة ومعدل الري والفترة الزمنية أثناء مراحل النمو لكل نوع من المحاصـيل المزروعة، بتواريخ زراعات مختلفة، وفي أنواع متعددة من التربة، وتحديد سـاعات التشـغيل لكل جهاز مع عدم الأخذ بالاعتبار كميات هطول الأمطار عند الري.

كما تفتقر العديد من مشـاريع الري الكبرى في الوطن العربي إلى التقنيات الحديثة في إدارة مياه الري، بما في ذلك حسـاب الاحتياجات المائية لكل نوع من المزروعات وجدولة توزيع مياه الري على أسـس علمية سـليمة. ويلاحظ ذلك على وجه الخصـوص في المشـاريع الكبرى المسـتخدمة للعشـرات أو للمئات من أجهزة الري المحوري، حيث لا تتوفر الدقة في تقدير فتحات عشـرات البوابات على القنوات، مما يؤدي بالتالي إلى هدر كميات كبيرة من مياه الري وإلى عدم التوازن في التوزيع.

إضـافة إلى ذلك، فإن مشـاريع الري الكبرى في الوطن العربي تعاني من صـعوبات تنظيمية في الهيكل الإداري والفني اللازمين للإدارة الفّعّالة لمشـروع الري وتوزيع المياه وصـيانة منشـآت الري والمحافظة على الثروة المائية.

وعلى صـعيد آخر يؤدي غياب الأقسـام المتخصـصـة بالإرشـاد المائي للمزارعين في العديد من الدول العربية، إلى إبقاء المزارع بدون إرشـاد كاف وفعّال لأفضـل الأسـاليب لتحسـين الري داخل المزرعة وإدخال وسـائل الري الحديثة. ناهيك عن أن المزارعين تنقصـهم الخبرة والمعرفة في تشغيل وصيانة أجهزة الري الحديثة.

المحاضرة الثانية

ظاهرة الفقر من منظور اقتصادي

أولا– مفهوم الفقر

يعد الفقر ظاهره اجتماعية ومن المشاكل العالمية ذات الابعاد

السياسية والاقتصادية، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات من ظاهرة التخلف لكنها تتفاوت حسب طبيعة الموارد في هذه البلدان، وافتقارها لما هو ضروري للرفاه المادي لاسيما الغذاء والتعليم والصحة والسكن، فضلا عن عدم قدرتها على مواجهة الازمات الصعبة كالبطالة والكوارث والامراض.

ولذا أصبح موضوع الفقر واحدا من الاسباب التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي حول العالم ، ويقدر البنك الدولي بان 18% من دول العالم الثالث يعانون من شدة الفقر ، و33% فقراء حيث ان نصيب الفرد لا يكاد يتخطى الدولار الواحد في اليوم ، حيث تشير التقديرات ان نسبة الخمس من سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم والآمن، وللفقر أبعاد لا تقتصر على انخفاض مستوى الدخل ، فهناك جوانب أخرى للفقر تتمثل في ارتفاع مستوى الامية وتدني المستوى الصحي والخدمي ، وقد نجد الكثير من الدول مستوى دخل أفراده مرتفع إلا ان مستوى الخدمات المقدمة لإفرادها كالسكن والكهرباء والصحة والتعليم هي خدمات غير كافية ، لذا يعد حرمان الافراد من هذه الخدمات نوع من أنواع الفقر ، وتشير التقديرات الى أن (28%) من سكان العراق هم دون خط الفقر.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الفقر من الناحية الاجتماعية على أنه(مستوى معيشي منخفض لا يفي لاحتياجات الانسان الصحية والمعنوية لأي فرد من الافراد)

ويعرف خط الفقر بأنه (الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه)

كما وقد عرفه البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام 1990 بأنه (عدم القدرة على تحقيق أدنى مستوى من المعيشة).

كما يمكن تعريفه تعريفا شاملا على أنه (انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين وفق معايير اقتصادية واجتماعية والافتقار الى القدرة على التعلم واكتساب المعرفة)

ومن التعاريف السابق نلاحظ أن ظاهرة الفقر تشترك جميعها حول مفهوم واحد هو الحرمان (طعان، 2010، 1_3).

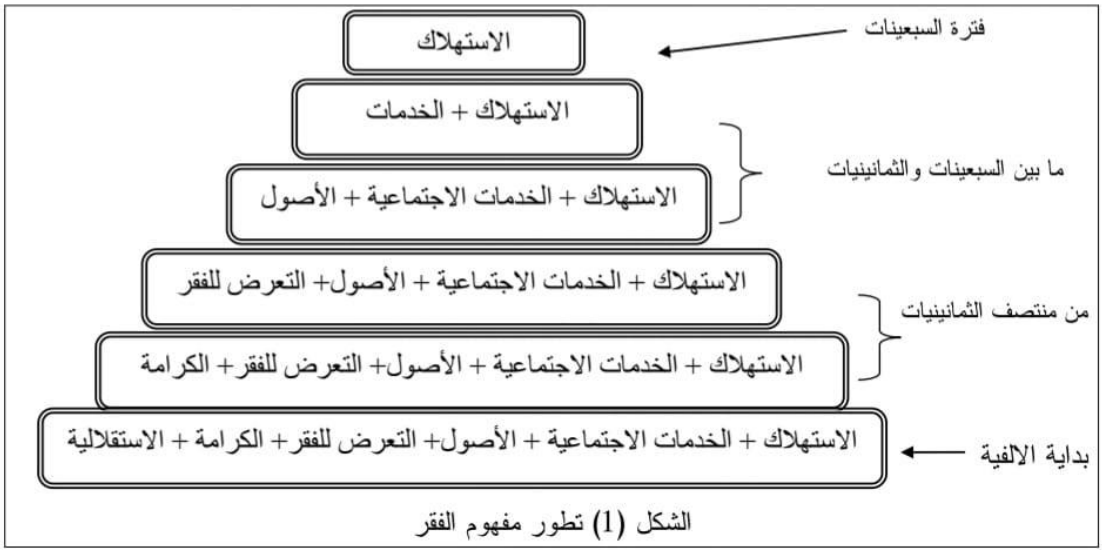

الشكل (1) تطور مفهوم الفقر

ثانياً:- أسباب الفقر

ان الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات. ويمكن التركيز على اهم أسباب الفقر وهي:

1- السبب السياسي: - تلعب الظروف السياسية دورا كبيرا في انتشار الفقر لعدة أسباب

_عدم الاستقرار الامني والسياسي :- حيث تشكل الحروب والنزاعات سواء الداخلية والاقليمية عامل مهم في انتشار الفقر لما لها من دور كبير طرد الاستثمارات المحلية والاجنبي ، والذي ينجم عن تدني مستوى التنمية لدى شعوب هذه البلدان.

_ العقوبات الدولية :- والمتمثلة بالحصار الاقتصادي الذي يفرضه مجلس الامن الدولي والذي ينجم عنه تدهور شديد في جميع مناحي الحياة وعقبة أمام مواكبة التطور الاقتصادي.

_ الفساد:- والذي يشكل عائقا في تحقيق التنمية من خلال دوره في إعاقة برامج الاصلاح والتخفيف من حدة الفقر .

2_ السبب الاقتصادي :- من بين اهم الاسباب التي تساهم في انتشار ظاهرة الفقر ما يلي

_ البطالة :- وتعد من اخطر المشاكل التي تواجه أغلب البلدان النامية لاسيما في ظل غياب المشاريع التي تستوعب فائض الايدي العاملة والاستفادة منها في خلق وفورات تساهم في رفع انتاجية الاقتصاد.

_ سوء توزيع الدخل:- وما ينتج عنه من خلق فجوه بين الاغنياء والفقراء وبالتالي زيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتفضيل فئة على الاخرى ، مما يعني زيادة حدة الفقر وخول الجانب الاكبر من الافراد في دائرة التخلف والحرمان.

_ انخفاض انتاجية العمال:- يعد العمل المصدر الاساسي للدخل بالنسبة للفقراء ، حيث تعاني البلدان النامية من انخفاض عائد العامل والذي يعد احد عوامل الانتاج .

الديون الخارجية:- وتعتبر إحدى العقبات التي تواجه البلدان النامية ، لإن تسديد هذه الديون والفوائد المترتبة عليها يستنزف الجزء الاكبر من موارد هذه الدولة ، لاسيما وإن كانت هناك ديون متراكمة مما يجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الديون والفوائد .

3_ السبب الاجتماعي:- من بين اهم الاسباب الاجتماعية التي تؤدي الى تفاقم ظاهرة الفقر

_ النمو السكاني:- والذي يشكل ضغطا على الموارد الاقتصادية لهذه الدول لاسيما أن كانت هذه الزيادة بنسبة تفوق نسبة نمو الموارد.

_ انخفاض الخدمات الاساسية المقدمة للمجتمع :- والمتمثلة بخدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات التي تعد من العوامل الاساسية التي تتيح للفرد الوصول الى مستوى معيشة مناسب بعيدا عن مستوى الطبقية بين فئات وافراد المجتمع

_ العادات والتقاليد :- والمتمثلة بالعادات والتقاليد والمتمثلة بعدم دخول الافراد بأعمال لا تتناسب مع عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية.

4_ اسباب أخرى منها

التدهور البيئي:- حيث تشير اغلب الدراسات أن هناك حالة وثيقة بين الفقر والتدهور البيئي، فالفقر سبب من اسباب التدهور البيئي ، حيث تدفع شدة الاحتياج لاسيما للفقراء الى ممارسة سلوكيات مدمرة للبيئة كمثل الصيد الجائر للأسماك والحيوانات دون اعطائها فرصة للتجدد، ويؤدي التدهور البيئي الى مشاكل مثل الجفاف والفيضانات والكوارث البيئية التي تكون اثارها مضاعفة على الفقراء.

_ ارتفاع معدل الإعالة:- ويعني زيادة عدد افراد التي يعولها العامل والذي ينتج عنه انخفاض مستوى دخله ، ويتأثر معدل الإعالة بثلاث عوامل رئيسية

- مشاركة القوى العاملة
- مشاركة المرأة في القوى العاملة
- معدل البطالة

_ الموقع الجغرافي للبلد :- ومدى توفر الثروات الطبيعية فيه والذي له انعكاس مباشر على المستوى المعيشي للأفراد (جمعة، علي، 2023، 4-5).

ثالثآ:- مؤشرات الفقر

من أبرز المؤشرات المعتمدة التي تستخدم لقياس ظاهرة الفقر ما يلي:

1- مستوى المعيشة:

يعد المستوى المعيشي للفرد من أهم المؤشرات التي يمكن خلالها قياس الفقر من خلال نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن هذا المؤشر يعد القاسم المشترك بين كل المفاهيم التي تناولت الفقر، لهذا المؤشر ثلاثة مناهج لقياس الفقر الأول يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة والثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة) والثالث هو مستوى الرفاه الكلي أو حجم الإنفاق الكلي عل الحاجات الأساسية.

2- خط الفقر :

وهو خط يتخذ من التقدير الكمي لما يطلق عليه بالحاجات الأساسية للإنسان، (تشمل الغذاء والملبس والسكن والنقل) منطلقا من وضع افتراضات تأخذ بنظر الاعتبار حاجات الإنسان للسعرات الحرارية الضرورية معتمدة على العادات الغذائية لكل بلد. إن مفهوم خط الفقر يستند إلى فرضية مفادها إن الفقر خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد يضع الناس إما فقراء أو غير فقراء تبعا لموقعهم من هذا الخط (2).

3- خط الفقر النسبي:

خط الفقر هذا يتحدد تبعا للموقع النسبي للفرد والأسرة ضمن المجتمع المعني أي يتم تحديد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط مثل نصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة من السكان الأدنى دخلا أي إن الدخل النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لأخر ومن وقت

لآخر بالنسبة للبلد نفسه (3). وهنا تبرز أهمية إعادة توزيع الدخل لصالح فئات وشرائح المجتمع (10%) من السكان وبالذات تلك التي تحصل على اقل من10%

4- مؤشر عدد الافراد:

ويعد من ابسط المقاييس من حيث الاستخدام وأكثرها شيوعا إذ أنه يقيس ظاهرة الفقر عبر التعرف على الافراد أو الأسر التي تقع دون خط الفقر في المجتمع.

5- دليل الفقر المتعدد:

ويتناول هذا المؤشر الذي يعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على العجز وشدة الحرمان في مجالات التعليم والصحة ومستويات المعيشة والحرمان البيئي وهو يجمع بين قياس عدد المحرومين وبين شدة الحرمان ، وكمثال للحرمان البيئي يتناول هذا المقياس قلة الحصول على الوقود المحسن ، ويعد هذا المعيار إضافة جديدة لدليل الفقر متعدد الابعاد ، حيث أنه في البلدان النامية بلغ عدد الاشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الابعاد في (91) بلد نحو (1.5) مليار شخص بينما يبلغ هذا العدد عالميا نحو (2.2) مليار شخص من أصل (10) مليار.

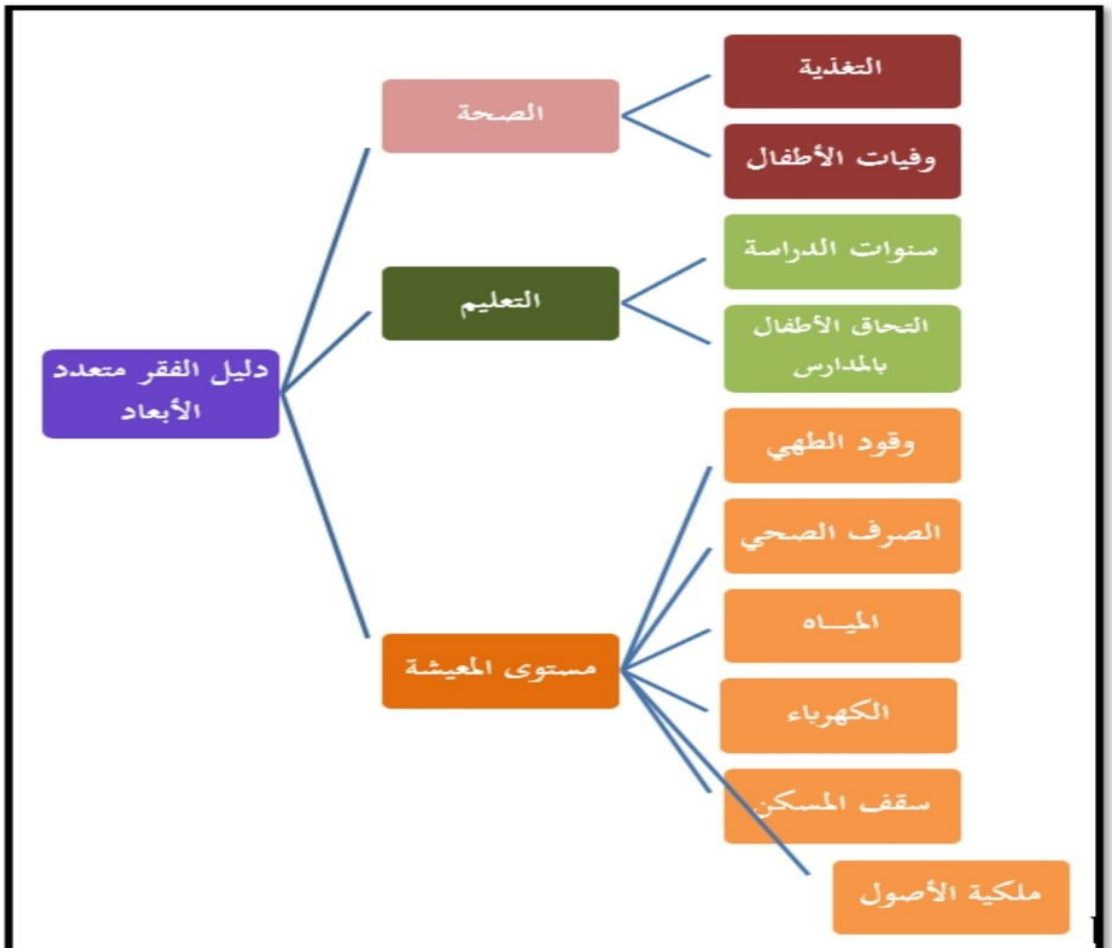

شكل رقم (2) يوضح دليل الفقر متعدد الأبعاد

من خلال ما سبق من المؤشرات أعلاه يتضح من تجربة العراق، إذ انه وبالرغم من امتلاكه الموارد وثروات كبيرة إلا نسبة الفقر متعدد الأبعاد لا يزال كبير ، كونه لم يستخدم تلك الثروة في بناء تنمية حقيقية تنهض بالاقتصاد الوطني وتوسيع طاقاته الإنتاجية عبر بناء قاعدته الاقتصادية التي تشمل القطاعات التي يتشكل منها هذا الاقتصاد بدلا من حالة الأحادية السائدة فيه، وبذلك تسهم في توفير فرص عمل، بينما نجد في التجربة المصرية ورغم الإمكانيات والموارد الاقتصادية المحدودة فقد كانت النسبة منخفضة، وهذا دليل على نجاح السياسة المصرية في هذا الاتجاه، أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فهذه النسبة تنخفض إلى نحو (0.6%) وهذا دليل على نجاح سياسات الدولة في توظيف الموارد التي ساعدت في الحد من الفقر وتحقيق رفاهية الإنسان. . (العادلي ، 2015، 122-126) .

رابعا:- أهم النظريات المفسرة للفقر

نظرية الحلقة المفرغة (نيركسة) :- تستند هذه النظرية الى فكرة ان هناك مجموعة من القوى والعوامل ترتبط مع بعضها وتتفاعل فيما بينها بطريقة دائرية و تفاعل هذه القوى او العوامل من شأنها ابقاء الدول المتخلفة بحالة تخلف مستمر وبناءآ على هذه العلاقة السببية الدائرية يمكن النظر الى خصائص التخلف على انه نتيجة للفقر و سببا لها في نفس الوقت .ويعبر عن هذه الفكرة الاقتصادي (نيركسه) بالقول ان الحلقة المفرغة للفقرهي (مجموعه من القوى الدائرية تتجه نحو الفعل ورد الفعل على بعضها البعض الآخر بطريقه تجعل البلد الفقير في حاله فقر وتخلف دائم والمشكلة تزداد مع زيادة السكان) ومثال هذه الحلقات المفرغة للفقر هو الحلقة الرئيسية للدخل حيث ان انخفاض دخل الفرد يؤدي الى انخفاض مستوى التغذية ، وهذا بدورة يودي انخفاض المستوى الصحي وهذا يؤثر على انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية مما يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل وهكذا يلتحم طرف الحلقة ، ويرجح تفسير التخلف طبقا لهذه النظرية الى ان الدول المتخلفة تسودها العديد من الحلقات المفرغة للفقر حيث تبقى البلدان المتخلفة حبيسة هذه الحلقات ولا تستطيع الخروج منها وهذا هو سر استمرار ظاهرة التخلف ، حيث يعد التراكم الرأسمالي ومستواه احدى العوامل المهمة في تحديد معدل النمو فقد اشار (نيركسه) الى وجود خلقتين للفقر فيما يتعلق بندرة راس المال في الدول النامية احدهما في جانب العرض على راس المال والأخرى في جانب الطلب حيث يمكن تفسير تأثير كل منهما على الفقر كما في الشكل

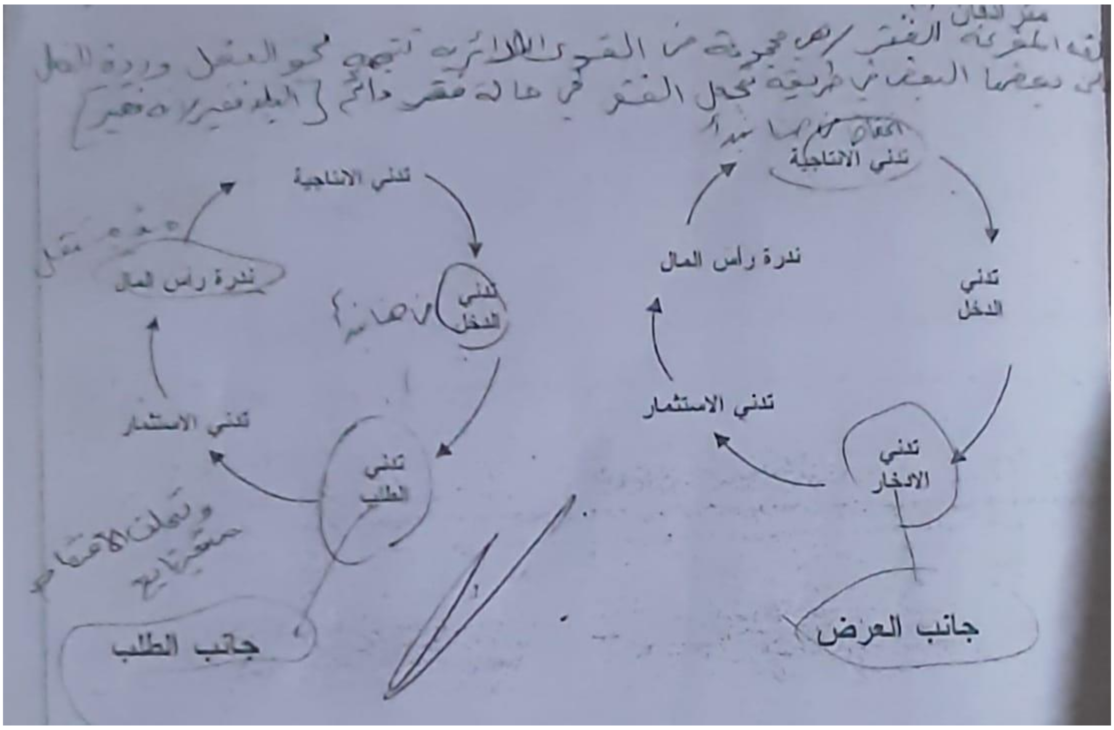

<u>خامساً:- مؤشرات الفقر في التركيبة السكانية في الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق</u>

1- مؤشرات التنمية البشرية

تعد التنمية البشرية أحد اهم اركان الفكر الاداري المعاصر واهتماماته بسبب ارتباطها المباشر بالعنصر الانساني وسعيها لتطوير قدراته الفكرية والصحية والتعليمية وخلق بيئة عيش يتمتع من خلالها بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من اجل ضمان رقيه وارتقاءه داخل بيئته وتوفير العمل المناسب الذي يضمن له عيشا كريما متمتعا بموارد اقتصاده. ولذلك تم اعتماد مؤشر التنمية البشرية لغرض تحديد مستوى رفاهية الشعوب وتطلعها نحو حياة اجتماعية ومعيشية سليمة.

ووفق هذه الرؤى فان مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) للأمم المتحدة (يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم) وهو ما يقوم به برنامج التطوير للأمم المتحدة ((UNDPبغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين فيها.

وهذا يعني ان مؤشر التنمية البشرية هو (المؤشر المسؤول عن قياس مستوى الرفاهية عند الشعوب في العالم) ويهدف قياس التنمية البشرية لتأشير(الواقع الإنساني بشكل أفضل، وتحسين الوضع المعيشي لكل المواطنين في كل مكان بصرف النظر عن الفروق والاختلافات في الجنس أو اللون

أو الدين أو العرق). لقد جاء في مقدمة أول تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول التنمية البشرية تأكيد من ان (نمو الناتج المحلي الإجمالي ضروريا من أجل بلوغ جميع الأهداف الإنسانية) ولكن الاكثر أهمية (هو تحليل الكيفية التي يترجم بها ذلك النمو إلى تنمية بشرية في المجتمعات).

ولقد تم بناء المؤشر وفقا لثلاثة معطيات او ثلاث مجموعات من البيانات، ولهذا السبب يوصف بأنه مؤشر مركب. وتتمثل هذه البيانات فيما يلي:

أ. متوسط العمر المتوقع عند الولادة: واهمية هذا المتغير انه (يعطي فكرة عن مدى حصول سكان كل بلد على الخدمات الصحية وعن وضعيتهم الصحية بشكل عام).

ب. متوسط سنوات الدراسة المتوقع: مع الأخذ بعين الاعتبار معدل محو أمية الكبار ومستوى التعليم التي تم الحصول عليها، أي التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. واهمية هذا المتغير ان يكون مؤشرا على (مدى حصول السكان على المعرفة، وبالتالي توفر خيارات أفضل أمامهم في حياتهم).

ت. القدرة الشرائية للفرد، محددة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (:(GDP وتحسب هذه القيمة (بالدولار الأميركي على أساس تعادل القوة الشرائية، مما يجعل إحصائيات الدخل في كل البلدان متجانسة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي) وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على مقدار دخل الفرد.

واستنادًا إلى المعطيات الإحصائية لتقرير للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2019 (انظر الجدول رقم 1)، يتضح انقسام الدول العربية إلى أربع مراتب تنموية كالآتي:

– المرتبة الأولى: تشير إلى تنمية بشرية "مرتفعة جدًّا"، وتضم دول الخليج العربي المصدِّرة للنفط، وهي: الإمارات، والسعودية، وقطر، والبحرين، والكويت. ويلاحظ أن نصيب الفرد في هذه المجموعة مرتفع جدًّا.

– المرتبة الثانية: تكون فيها التنمية البشرية "مرتفعة"، وتشمل الجزائر، وتونس، ولبنان، والأردن، وليبيا، ومصر.

– المرتبة الثالثة: وتشير إلى تنمية بشرية "متوسطة"، وتضم فلسطين، والعراق، والمغرب، ويأتي العراق في المرتبة 14 عربيًّا، ويحتل المرتبة 120 على المستوى العالمي، فيما بلغ نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في العراق (15.355) دولارًا بمستوى تنمية بشرية "متوسط" رغم أن البلد يُعَدُّ ثاني أكبر دولة عربية مصدِّرة للنفط بعد السعودية.

– المرتبة الرابعة: تكون فيها التنمية البشرية "منخفضة"، وتشمل سوريا، وجزر القمر، وموريتانيا، والسودان، وجيبوتي، فيما لم يضع برنامج الأمم المتحدة اليمن والصومال ضمن الفئات الأربع المشار إليها آنفًا.

جدول رقم (1) يبرز ترتيب الدول العربية على مستوى التنمية البشرية حسب دليل التنمية البشرية لعام 2019

م	الدولة	مرتبة الدولة عربيًّا	مرتبة الدولة عالميًّا	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولار)	مستوى التنمية البشرية
1	الإمارات	1	35	66.912	مرتفعة جدًّا
2	السعودية	2	36	49.338	مرتفعة جدًّا
3	قطر	3	41	110.489	مرتفعة جدًّا
4	البحرين	4	45	40.399	مرتفعة جدًّا
5	عُمَان	5	47	37.039	مرتفعة جدًّا
6	الكويت	6	57	71.164	مرتفعة جدًّا
7	الجزائر	7	82	31.634	مرتفعة
8	تونس	8	91	10.677	مرتفعة
9	لبنان	9	93	11.136	مرتفعة
10	الأردن	10	102	8.268	مرتفعة
11	ليبيا	11	110	11.685	مرتفعة
12	مصر	12	116	10.744	مرتفعة

13	فلسطين	13	119	5.314	متوسطة
14	العراق	14	120	15.355	متوسطة
15	المغرب	15	121	7.480	متوسطة
16	سوريا	16	154	2.725	منخفضة
17	جزر القمر	17	156	2.426	منخفضة
18	موريتانيا	18	161	3.746	منخفضة
19	السودان	19	168	3.962	منخفضة
20	جيبوتي	20	171	3.601	منخفضة
21	اليمن	21	177	1.433	---
22	الصومال	22	---	---	---

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام 2019"، (نيويورك، 2019)، ص 300.

2- مؤشرات السكان: –

تتواجه العديد من الدول التحدي السكاني هو العنصر المشترك في العديد من التحديات التنموية التي تواجهها الدول العربية على المستوى المحلى، ودول العالم أجمع في ضوء الزيادة التي يشهدها عدد سكان العالم، وما تفرضه من أعباء تنموية في العديد من الدول. وقد تضاعف عدد سكان العالم بنحو الضعفين منذ عام 1950 (من 2.6 مليار نسمة) ليصل إلى نحو 7,7 مليار نسمة حاليًا، ويُتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 8.5 مليار في عام 2030، كما يتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بمقدار ملياري فرد في الـ30 عاما المقبلة، بما يعنى الوصول إلى 9.7 مليار نسمة مع حلول عام 2050.، وفقا لتقرير وزاره التخطيط والتنمية الاقتصادية، بلغ عدد سكان العراق نحو (39.309.078) نسمة في عام 2019 استنادًا إلى إحصاءات البنك الدولي (24)، فيما تزايد

إجمالي القوى العاملة من إجمالي سكان العراق خلال العام ذاته ليصل إلى (10.475.072) نسمة (25). واستنادًا إلى الإحصاءات الرسمية المثبتة بالقانون رقم (1) للموازنة العامة الاتحادية للعراق للسنة المالية 2019، بلغ العدد الإجمالي لموظفي الدولة نحو (5.883.780) موظفًا بنهاية عام 2019، وضمنهم أعداد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية (27). وبطرح عدد موظفي الدولة من إجمالي القوى العاملة في العراق ينتج نحو (4.591.940) نسمة من السكان عاطلين عن العمل في العراق، مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود أعداد محدودة تعمل لدى القطاع الخاص. وما يؤكد هذه النتيجة السلبية أن إحصاءات البنك الدولي ذكرت أن نسبة البطالة في العراق وصلت 12.8% في نهاية عام 2019(28)، أي إن عدد العاطلين –وفقًا لتقديرات البنك الدولي– يزيد عن 5 ملايين عاطل في العراق، خاصة أن نسبة نمو السكان في العراق مرتفعة، وقد سجلت بنهاية عام 2018 نحو 2.3%(29).

3- مؤشرات الدخل:-

يُقصَد بالناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي تُنتَج ضمن الحدود السياسية للدولة خلال مدة زمنية محددة مقدارها سنة واحدة مقوَّمة بالعملة الوطنية أو بالدولار. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2744 مليار دولار عام 2019ُ در بحوالي ً 1.5 في المائة بالمقارنة مع 7.9 في المائة عام ، اما بالنسبة للعراق وبمراجعة المعطيات الإحصائية المثبتة – كما هو مبين في الجدول رقم (2) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق للسنوات (2014–2019) ، تراجع منذ عام 2014 بشكل تدريجي من 234.65 مليار دولار ليصل في عام 2019 إلى 234.09 مليار دولار. كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (2) يظهر مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق للسنوات 2012–2016(31)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار سنويًّا)
2014	234.65

2015	177.50
2016	174.88
2017	195.47
2018	224.23
2019	234.09

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، "استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق: 2018–2022"، ص 22.

ويُلاحَظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العراق منخفض جدًّا؛ إذ كان 4989.80 دولارًا في عام 2015، فيما تراجع هذا الرقم إلى 4776.76 دولارًا عام 2016، ثم عاود الارتفاع البطيء إلى 5955.11 دولارًا عام 2019(30). ومما لا شك فيه أن لهذه الظاهرة انعكاسات سلبية على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، فضلًا عن تداعياتها الاجتماعية، ومن ضمنها تراجع فرص العمل وارتفاع نسب البطالة في البلاد مما يزيد من نسبة الفقر في المجتمع..

4- الفقر في العراق

يعد الفقر من اخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجه البشرية جمعاء لما له من انعكاسات مريرة على حياة الناس الصحية والاجتماعية والتعليمية. ويعد القضاء عليه ضرورة اقتصادية وسياسية فضلا عن إنها ضرورة أخلاقية لذلك بادرت الدولة العراقية بإجراء العديد من برامج التخفيف من الفقر منها تطبيق برامج الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية والقروض للمشاريع الصغيرة وغيرها. ويمكنا لالتفات الى بعض مؤشرات التنمية البشرية وعلاقتها مع اتجاهات الفقر في العراق وذلك من خلال

أ _ مستوى الدخل والفقر في العراق

يعد الدخل من العناصر الرئيسة في التنمية البشرية، وان مؤشر الدخل يعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي في العراق بعدة عوامل أدت إلى انخفاضه قبل عام 2003 وأبرزها فرض الحصار الاقتصادي وتعطل نسبه كبيرة من الطاقات الإنتاجية لمنشاة القطاع العام وارتفاع كلفة تأهيل المنشآت من الناحية المالية ، كما يرى ان انه على امتداد فترة الخمس سنوات من **2007– 2012** شهد الناتج المحلي للعراقي نمو بمعدل

تراكمي يزيد عن 40% وفي الوقت نفسه شهد السكان نمو ما يقارب (4) مليون شخص او بمعدل سنوي فدره 2.5% الى 3%. ومع ذلك فان الاستهلاك الواقعي وهو الأساس في قياس الفقر، شهد نمو بما يعادل 1% سنويا اومن ناحية الاصطلاح التراكمي بحدود 9% على امتداد الخمس سنوات، واستمر الحال حتى منتصف عام 2014 الى تردي الأوضاع الأمنية والتدهور الذي حصل ابان الفترة تلك حتى عام 2019 وتفشي جائحة كرونا بقي مستوى الناتج المحلي الإجمالي منخفضا.

أ- الصحة والفقر

لقد ألقت العقوبات الاقتصادية على العراق خلال عقد التسعينات على تخلف الواقع الصحي وزيادة وفيات الأطفال وانتشار الأمراض ، وقلة المراكز الصحية والتي ان وجدت فان كمية الدواء فيها قليل لايفي بحاجة المجتمع العراقي الذي تسوده البطالة والفقر ومعاناة انخفاض الدخل الحقيقي خاصة لموظفي القطاع العام و الذي لايكفي لسد متطلبات الغذاء للأسرة العراقية، أما على مستوى المحافظات العراقية فان نسبة الفقر متباينة بين الارتفاع والانخفاض انظر والذي يتضح فيه إن حجم الفقر وفجوة الفقر(عمقه) تزداد في محافظة المثنى وبابل وصلاح الدين اذ تبلغ(49%، 41%، 40%) على التوالي، في حين تقل نسبة الفقر عن 10% في المحافظات الشمالية تصل في اربيل إلى 3% ، ويصنف حوالي 23% من المجموع الكلي لسكان العراق و39% من سكان الأرياف على أنهم فقراء .

5- القطاع الزراعي والفقر في العراق

يعد الاستثمار في النشاط الزراعي احد اهم الدعائم الاساسية التي تسير في تطوير القطاع الزرعي والقضاء عمى التصحر ويساهم في تعزيز البنية التحتية له، شهدت المنتجات الزراعية الوطنية تراجعاً كبيراً في الأسواق العراقية، خلال الفترة الأخيرة، بعد سلسلة هزات تعرّض لها القطاع، أبرزها غزو المنتجات المستوردة للبلاد، ما أجبر عدداً كبيراً من المزارعين على مغادرة المهنة ، وفي ظل الواقع الزراعي الجديد بعد احداث عام 2003 تحولت الأسواق من منافذ لبيع المنتج الزراعي المحلي الوطني، إلى منافذ لبيع المنتجات الزراعية المستوردة. واضطر الكثير من المزارعين إلى بيع أراضيهم، في ظل غياب الدعم الحكومي للقطاع، السبب يعود لكون هذه المنتجات غير قادرة على منافسة جودة وأسعار مثيلاتها المستوردة، وقد أجبر تدهور الواقع الزراعي الكثيرين على تحويل مساحات شاسعة إلى مشاريع أخرى، إذ لم يجد مزارعون حلاً سوى تحويل أراضيهم الزراعية إلى مشاريع أخرى، فمنهم من حولها إلى مخازن ومصانع، وآخرون فضّلوا تقطيعها وتحويلها إلى أحياء سكني (السعدي، 2017، الشبكة العنكبوتية)

خامسا أهم ما يمكن استنتاجه من ظاهرة الفقر في العراق

1- تنتشر ظاهرة الفقر في أية دولة من دول العالم، من حيث المبدأ لسببين رئيسين: الأول: هو ندرة الموارد، خاصة الطبيعية منها، والثاني: سوء إدارة الموارد الطبيعية المتاحة. وتنطبق الحالة الثانية على ظاهرة الفقر في العراق، والذي يمتلك إمكانيات بشرية كبيرة وثروات طبيعية هائلة، كالمياه والأراضي الزراعية والنفط الخام والغاز الطبيعي والفوسفات والكبريت واليورانيوم، وغيرها من الموارد الطبيعية. وبذلك، فإن وجود ظاهرة الفقر في العراق يُفترض أن يكون ظاهرة وقتية يتم تجاوزها تدريجيًّا حال تجاوز الظروف الاستثنائية، وشروع الدولة في إعادة الإعمار وعلى كافة الأصعدة، واستكمال إدارة الموارد الطبيعية بما يعزز الازدهار الاقتصادي في البلاد.

2- على الرغم من كون غالبية المرتكزات النظرية المعلنة للسياسات الاقتصادية في العراق عكست بصورة عامة توجهات إيجابية وصحيحة، وإن لم تكن مثالية، فإن مضامينها لم تُعتمَد بصورة نموذجية لتطبيق برامج وخطط اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني لمرحلة جديدة، أي إن هناك فوارق كبيرة بين ما تضمنته هذه الأسس، وما جرى تطبيقه على الصعيد العملي.

3- أظهرت المعطيات الإحصائية الرسمية والدولية انتشار ظاهرة الفقر في العراق، سواء أكان ذلك بتدني مستوى التنمية البشرية في العراق إلى مرتبة (متوسط) وبما يُعادل مستوى التنمية في دولة المغرب غير النفطية، مع أن العراق ثاني أكبر مصدِّر للنفط بعد السعودية، فضلًا عن ارتفاع أعداد العاطلين إلى أكثر من 5 ملايين عاطل، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 5955.11 دولارًا سنويًّا، لذلك ارتفعت نسبة فقر الدخل 20%، والفقر متعدد الأبعاد بنسبة وصلت إلى 35%؛ مما يعني أن أكثر من ثلث سكان العراق هم من الفقراء، أي 13 مليون فقير في العراق خلال الوقت الحاضر.

4- انخفاض دخل الاسره العراقية مما ينعكس في عدم قدرتهم على الاستهلاك وكبر حجم العائلة العراقية بالقياس إلى مواردها وقلة توفر فرص العمل لأفراد العائلة (بطالة وبطالة مقنعة) وبسبب الأمية وارتفاع مستوى التخلف والجهل لاسيما في الريف العراقي وكذلك تدني المستوى الأمني بسبب الإرهاب وقلة الخدمات.

5- ومن مسببات الفقر في العراق كذلك التقلبات والتراجع في أسعار النفط التي انعكست على دور الدولة في أدائها المجتمعي. والتضخم وانخفاض القوة الشرائية بسبب السياسات النقدية المتبعة. وتحول الأموال الى الجانب العسكري مما خلق قصور في الجانب الاستثماري الذي له مردودات جيدة في التشغيل وتوليد الدخول للقوى العاملة. والعولمة وانفتاح العالم التكنولوجي مما قلل من فرص ألعماله الغير ماهرة. وكذلك الزيادة في حجم السكان بما لايتناسب

مع نمو اقتصادي يواكب فرص العمل والتشغيل. وبسبب تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم في ظل عدم القدرة على المنافسة.

6- ترهل القطاع العام العراقي الحكومي فقد كان الاقتصاد في الفترة ما قبل 2003 يدار من قبل القطاع العام لكن بعد ذلك تبنت الدولة فلسفة اقتصاد السوق وحرية العمل بعد رفع العقوبات الدولية وتبني سياسة الانفتاح الخارجي ، في السنوات الخمسة الماضية تم توليد80% من الوظائف الجديدة من قبل القطاع العام ، مع تراجع فرص العمل في القطاع الخاص بسبب تراجع النشاط الاستثماري في مختلف المجالات داخل البلد

7_سادسا المعالجات المقترحة للفقر

أ- تعكس المؤشرات الاقتصادية التي تم استعراض معطياتها الإحصائية، والتي تخص القطاع النفطي، والقطاع المالي والقطاع التجاري، طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد بشكل مطلق على الإنتاج النفطي؛ مما يؤدي إلى ارتباط الاقتصاد العراقي بمتغيرات خارجية ترتبط بأسواق النفط الدولية، والتي تتحكم بأسعاره، وهو ما يتطلب إعادة النظر بالبرامج الاقتصادية اللاحقة لتنويع مصادر الدخل بتشجيع القطاعات الفاعلة الأخرى في الاقتصاد العراقي، خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

ب- زيادة الاهتمام بمرافق البنى التحتية للقطاع الزراعي من خلال زيادة الانفاق على الجوانب المتعلقة بالبحث والتطوير والمعاهد العلمية بما يتواكب مع التطور العالمي

ت- الاهتمام تشجيع القطاع الخاص بالدخول الى هذا القطاع الاكثر حيوية لاسيما مع توفر شروط النجاح من حيث وفرة الايد العاملة واستثمار الطاقات الشابة الزراعية من خريجي الكليات الزراعية والطب البيطري لاسيما في شركات الصناعات الغذائية والانتاج الحيواني

ث- استخدام سياسة حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الخارجية ، حيث يتم ادخال سلع زراعية تباع بأسعار أقل من سعر المنتج المحلي وهو ما ينعكس على الميزة التنافسية للسلع المحلية داخل حدود البلد .

ج- القيام ببرامج واستراتيجيات للتخفيف من الفقر في العراق وذلك كما تقوم اغلب بلدان العالم بإتباع أساليب وإجراءات اقتصادية الغرض منها هو الحد من الفقر وذلك حسب طبيعة المشكلة والأمور المحيطة بها، ومنها من اتبع برامج تنموية مصحوبة بعدالة توزيع الدخل منها:

- نظام البطاقة التموينية وهو إجراء تم تطبيقه عام 1990 بعد الحصار الاقتصادي وهي حتى اليوم تتحكم بالدرجة الأساس باستهلاك السلع الغذائية، وان حالة التضخم وارتفاع الأسعار ومحدودية دخول الأسر تمنع من الاستهلاك الكبير.

- مشروع شبكة الرعاية الاجتماعية ان تطبيق مشروع شبكة الحماية هو استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة وقد صممت بموجب القانون 126لسنة 1980 المعدل والغاية منها هو دعم العوائل العراقية الفقيرة ذات مستويات الدخل المنخفض، والتشجيع على العمل والتوظيف والحد من الحرمان والفقر.

6_ ايجاد الحلول المناسبة لظاهرة التصحر والجفاف وانتشار الملوحة والتي ارهقت الجانب الاكبر من سكان الريف والتي ترتب عليها ترك اغلب المزارعين لأراضيهم والهجرة الى المدينة، مما ترتب على ذلك المزاحمة على فرص العمل وبالتالي تفاقم ظاهرة البطالة.

المحاضرة الثالثة

الامن الغذائي

اولا- مفهوم الامن الغذائي

فمفهوم الامن الغذائي هو من المفاهيم التي تحظى بأهمية متزايدة اليوم فقد كان الجوع منذ القدم وحاول ان يتغلب عليه لسد احتياجاته الغذائية فأخذ منه ذلك الوقت الذي يخطط ويضع الاهداف بما يخدم امنه الغذائي والصحي، فقد ذكرت عدد من المفاهيم التي تحدد الامن الغذائي فكانت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة مفهومها هو (ضمان حصول الافراد في كل الاوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة كي يعيشوا حياة نشطه موفورة بالصحة ولا يأتي ذلك الا بعد توفير امدادات غذائية مستقرة تكون متاحة ماديا واقتصاديا للجميع) ، اما مفهوم الامن الغذائي على صعيد الدولة (يتحقق عندما يستطيع انتاج وتسويق وتنظيم تجارة تلك الدولة بحيث يكون قادرا على امداد المواطنين بالغذاء الكافي بكل الاوقات حتى في اوقات الازمات وفي اوقات تردي الانتاج المحلي وظروف السوق الدولية) فعند توفير الغذاء الكافي لكل فرد في المجتمع لابد من سد احتياجه من السعرات الحرارية والتي تقدر بنحو (2385 سعرة حرارية) في اليوم كحد ادنى وتزيد كميتها تبعا لدرجة الحرارة ومقدار الجهد المبذول وضخامة جسم الانسان ويمكن الحصول على تلك السعرات من خلال الخضروات والفواكه واللحوم اذ ان الغذاء يمد الجسم بالطاقة التي تمكنه من العمل فتناول البروتينات الازمة بمقدار غرام واحد لكل كيلو غرام من وزن الانسان ، وان نقص عنصر غذائي معين يعد بمثابة تهديد للامن الغذائي واضطرابه ويعني عدم كفاية كمية الغذاء من الوجبة الغذائية وعدم توفير النوعية المطلوبة من الطعام اما في العراق فقد ارتبط مفهوم الامن الغذائي بالسنين العجاف التي مر بها العراق من حصار اقتصادي التي نجمت

عن العقوبات الاقتصادية خلال فترات الحرب والتي تركت اثار خطيرة على العراقيين والتي نتج عنها فشل في توفير الغذاء الكافي بل فشل في تأمين الغذاء الكافي على مستوى الاسرة في تلك المنطقة.

ثانيا- اهمية الامن الغذائي:

تتجلى اهمية الامن الغذائي في قدرته على تحقيق الاتي:

1- الحصول على غذاء كافٍ ضروري لصحة الإنسان ورفاهه. يمكن أن يؤدي سوء التغذية، بما في ذلك نقص التغذية والإفراط في التغذية، إلى مجموعة من المشكلات الصحية. وبالتالي، فإن الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج صحية جيدة وتقليل عبء المرض.

2- يعد الأمن الغذائي محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر ، لا سيما في البلدان النامية حيث تعد الزراعة مصدرًا رئيسيًا لسبل العيش. يمكن للإمدادات الغذائية الآمنة والمستقرة أن تدعم الإنتاجية الزراعية، وتدر الدخل للمزارعين، وتحسن توافر الغذاء وإمكانية وصول المستهلكين إليه. يمكن أن يساعد ذلك في انتشال الناس من براثن الفقر وإنشاء أنظمة غذائية أكثر مرونة واستدامة.

3- يرتبط الأمن الغذائي ارتباطًا وثيقًا بالاستدامة البيئية. الزراعة هي مساهم رئيسي في الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري والقضايا البيئية الأخرى، مثل إزالة الغابات وتلوث المياه. يتضمن ضمان الأمن الغذائي بطريقة مستدامة تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، والحد من هدر الطعام، وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة. يمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من التأثير السلبي لإنتاج الغذاء على البيئة ودعم الانتقال نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة.

أخيرًا، يعد الأمن الغذائي مهمًا أيضًا للاستقرار الاجتماعي والسلام. يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى اضطرابات اجتماعية وصراعات، لا سيما في السياقات التي يكون فيها الغذاء نادرًا أو تكون الأسعار مرتفعة. يمكن أن يساعد ضمان إمدادات غذائية مستقرة وكافية في تقليل التوترات الاجتماعية وتعزيز السلام والاستقرار.

ثالثا - اهداف سياسات الامن الغذائي:

يمكن تحديد الاهداف من خلال توفير الاغذية المناسبة والسليمة والمغذية لتلبيه احتياجات الافراد الغذائية وافضلياتهم الغذائية من اجل حياة نشيطة وصحية، ولهذا فان أبرز الاهداف تضمنت ما يأتي:

1- التوفير المادي للغذاء / يتناول توفير الغذاء جانب العرض من الامن الغذائي ، ويتحدد حسب مستويات المخزون ، وصافي التجارة فيه .

2- الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية / ان العرض الكافي من المواد الغذائية على المستوى الوطني او الدولي لا يضمن في حد ذاته تحقيق الامن الغذائي على مستوى الاسر ، وقد ادت الى مخاوف بشأن عدم كفاية الحصول على المواد الغذائية الى تركيز السياسات الى اكبر من الدخل والانفاق والاسواق والاسعار في تحقيق الاهداف المتعلقة بالامن الغذائي .

3- الاستفادة من المواد الغذائية / تعتبر الطريقة التي يحقق فيها الجسم اقصى استفادة من العناصر الغذائية ويعد تناول الطعام الذي يمدهم بالطاقة وتنوع النظام الغذائي وتوزيع الطعام داخل الاسرة والى جانب الاستفادة البيولوجية الجيدة من المواد الغذائية التي يتم تناولها فأن هذا الامر يحدد حالة التغذية لدى الافراد .

استقرار الابعاد الثلاثية الاخرى بمرور الوقت / رغم وجود الطعام الذي يكفي الفرد اليوم الا انه يعاني من انعدام الامن الغذائي اذا لم يكن لديه القدره الكافية على الحصول على المواد الغذائية بصفة دورية . مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية وربما تكون الاحوال المناخية السية وعدم الاستقرار السياسي او العوامل الاقتصادية مثل البطالة واسعار المواد الغذائية الاخذه بالارتفاع تأثير في حالة الامن الغذائي.

رابعا-العوامل المؤثرة في الامن الغذائي:

توجد مجموعة من العوامل التي تبرز بان العراق يعاني من خلل في امنة الغذائي ومن هذه المجموعات المؤشرات الطبيعية والبشرية اذ تتضمن المؤشرات البشرية – الجانب السكاني .الجانب الزراعي .المساحات .والانتاج للمحاصيل الحنطة والشعير والجانب الصناعي

- اما الموشرات الطبيعية فتتمثل ب(الحرارة والتبخر والامطار والاستهلاك المائي والمحور الاخير التعرية والتصحر)

1-التغير المناخي ،وهو اختلاف في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وانماط الرياح وتساقط الامطار التي تميز كل منطقة على الارض (دويربي 2008) ويرتبط الانتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في اي دولة. اي ان اي تقلب جوي يؤثر على العملية الانتاجية وقد سادت مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية.

2–الوقود الحيوي .برزت في الاعوام الاخيرة ظاهرة انتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية وحيث ولدت منافسة بين الغذاء والوقود ويرجع هذا الى سياسات الدول التي تقوم بدعم التوسع في انتاجة وقد اثر ذلك على الامن الغذائي نتيجة نقص العرض في الاسواق العالمية

3–العوامل الديموغرافية .ان زيادة عدد السكان تتطلب زيادة الانتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء وبذلك فالاعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي وقد شهدت البلدان النامية موجة توسع عمراني مما قلل من نسبة الاراضي المزروعة وكذلك نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجاتهم

4–العوامل التكنولوجية. والمقصود بالتكنولوجيا ليس الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الانتاج الزراعي وانما التكنولوجيا الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية وقد عرفت منظمة الفاو (تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج او تعديله واخال تحسينات على النباتات والحيوانات او تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة)

خامسا– المقومات الاساسية للامن الغذائي في العراقي:

ايجابيات هذه العوامل النهوض بالأمن الغذائي والتي تتمثل بالمقومات الاساسية للإنتاج الزراعي والمتمثلة بالموارد الطبيعية والبشرية التالية:

1–الأراضي الزراعية :يمتاز العراق بوفرة الاراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بحدود 48 مليون دونم والتي تشكل 26.4% من المساحة الإجمالية والمستغل منها لا يتجاوز 23 مليون دونم إي بحدود 48 %من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ،مما يعني أن هناك طاقات تشكل حافزا قويا لدعم غير مستغل في القطاع الزراعي العراقي والتي بالإمكان أن تشكل حافزا قويا لدعم القطاع الزراعي.

2–الموارد المائية :للعراق ثلاثة موارد مائية وهي:

أ. الموارد المائية السطحية :المصدر الأول والأساس للموارد المائية في العراق، متمثلة بأنهار دجلة والفرات وروافدهما فضلا عن شط العرب، إذ تعد مع الأنهار الحدودية الأخرى مثل نهر ديالى المصدر الأساس للموارد المائية في البلد. اذ يبلغ المعدل السنوي من الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وروافدهما نحو77 مليارم^3 في السنة المائية المعتدلة ونحو44مليار م^3 في السنة المائية الجافة

وفي الإشارة إلى انخفاض الإيرادات إلى أقل من 40%، مقارنة بالعام 2019، حيث كانت الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات تفوق 90 مليار متر مكعب، وفي 2020 انخفضت إلى 49 مليار

متر مكعب، وفي 2021 لم يتم الكشف عن الإيرادات في هذا العام بصوره دقيقة ،وفي تصريحات سابقة كشفت وزارة الموارد المائية على أن الإيرادات المائية تراجعت إلى 35% من المعدل العام السنة الماضية، دون أن تكشف عن كمية الإيرادات بالضبط.

ب. مياه الأمطار :وهي المصدر الثاني لأغراض الري في العراق، ولا سيما في المنطقة الشمالية، والمغذي الأساسي للجريان السطحي للمياه، اذ أن تساقط الثلوج ينحصر في المنطقة الشمالية الشرقية من القطر ويبلغ معدل اجمالي الهطول المطري في العراق 99,9 ملم سنوياً موزعة على جميع انحاء العراق، وتبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة الديمية في العراق 23مليون دونم اي ما نسبته 49.8%من اجمالي مساحة الاراضي القابلة للزراعة في العراق .

ج. المياه الجوفية : هي المصدر الثالث لعمليات الارواء الزراعي في العراق، فهي تعد البديل للمياه السطحية لعدم توفر المياه السطحية في بعض المناطق التي تشكل مساحة واسعة تمثل نسبة 60% من مساحة العراق الإجمالية ، تقدر كمية المياه الجوفية المتاحة للاستعمال في العراق بنحو 2مليار $م^3$ سنويا، في حين تقدر الكمية المستخدمة منها بحدود 1مليار $م^3$ سنة لمختلف الأغراض ومنها أرواء أراضي زراعية تقدر مساحتها بحدود 500ألف دونم ، كما يقدر الاحتياطي المتجدد من المياه الجوفية في العراق بـ 3.5مليارم ، منها 930 مليون $م^3$ في منطقة الصحراء الغربية، مما يوضح أن استغلال المياه الجوفية في العراق مازال محدودا، إذ لا يتجاوز ما يستغل من هذه المياه في المنطقتين الشمالية والوسطى نسبة 20-25% ، وفي منطقة الصحراء الغربية نسبة 0.2% من المياه الجوفية المتاحة في البالد .

3-الموارد البشرية : تمثل عاملاً في التنمية الاقتصادية للبلد، وذلك لان للموارد البشرية أهمية كبيرة بوصفها في التنمية استثمار الموارد الطبيعية وتسخيرها وتحويلها الى موارد مهمه يتوقف على قدرة هذا العامل وعلى طاقته الخالقة التي تبرز أثارها في الوحدة الإنتاجية، حيث يتمتع العراق بعدد سكاني داعم ووفير للقطاع الزراعي ويحمل من الخبرات التي تؤهله الى انجاح وتطوير القطاع ، ويتراوح سن العمل ما بين 15-59 سنة حيث بلغ عدد سكان العراق في الفترة مابين 2000-2021 من24.63مليون نسمة الى43.53مليون نسمة.

4-المناخ :يعد المناخ وما يتضمنه من حرارة وإمطار ورياح وهواء ورطوبة وضوء الشمس ، من العوامل الطبيعية التي تمارس تأثيرها المباشر وغير المباشر على الإنتاج الزراعي، أن تنوع مناخ العراق والتفاوت في درجات الحرارة من موسم لأخر ومن منطقة لأخرى ، أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية وفقا لطبيعة مناخ ومناطق العراق الرئيسة، فالمنطقة الجنوبية تشتهر بزراعة الحبوب

والنخيل والحمضيات، وتختص المنطقة الوسطى بزراعة معظم المحاصيل الزراعية، أما المنطقة الشمالية فتختص بزراعة بعض الخضروات والحبوب.

سادسا–واقع الامن الغذائي والتحديات الرئيسية التي تواجه في العراق

يوجد مجموعة من المؤشرات والمحددات التي تبرز للنظر ان العراق يعاني من خلل في امنه الغذائي فهنالك عدة محاور فمنها مؤشرات طبيعية مثل الحرارة والامطار والتبخير السنوي والاستهلاك المائي والمحور الاخر التعرية والتصحر ،تتمثل بالظروف المناخية وشحة المياه، وهي الأساس الذي يقوم عليه النشاط الزراعي، لان المناطق التي لا تسمح ظروفها المناخية بنمو المحاصيل الزراعية لن تكون صالحة للزراعة، والمناطق التي تنعدم فيها مصادر المياه ايضا لا تمارس فيها الزراعة، أما المناطق المتصحرة وهي المناطق التي تحولت إلى أراضي غير صالحة للإنتاج الزراعي.

علما إن إمكانيات الإنسان في التأثير على هذه الظروف والتحديات مرهون بمستوى تطوره التقني والفني.

ومن اهم التحديات التي تواجه الامن الغذائي في العراق هي:–

1–التصحر :هو ظاهرة تحول الاراضي الزراعية والمراعي الطبيعية الى صحراء غير منتجة في المناطق شبه الجافة بسبب الجفاف المستمر او الاستغلال غير المنظم والمفرط وتكون الكثبان الرملية وتراكم الاملاح والضغط البشري الزائد أو النشاط البشري السيئ التوجيه وغياب الزراعة العلمية يمكن أن يدمر التربة،وقد ساهمت السياسة الزراعية السابقة إلى التسريع في تدهور حالة الأرض الزراعية في العراق وتقليل غطاءها النباتي والشجري والنتيجة تفاقم هذه المشكلة. ولا شك في ان ظاهرة التصحر أصبحت ظاهرة محسوسة يوميا في البيئة العراقية.

2–مشكلة تدهور الإنتاج الزراعي :تدهور الإنتاج الزراعي المحلي لمعظم المحاصيل الزراعية المنتجة في العراق، إذ وصلت مستويات الإنتاج إلى مراحل متدنية جدا لا تكاد تغطي حاجة الطلب المحلي في العراق، وذلك بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 .وفقا للتقديرات الاولية لوزارة التخطيط، وتتضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي حوالي4.7% في سنة 2020 وهذا اعلان وزارة التخطيط العراقي جهاز المركزي للاحصاء وتسعى الوزارة جاهدة للوصول الى نسبة 20% في السنوات القادمة

3–مشكلة استيراد المنتجات الزراعية : يجري سد العجز بالاستيراد. اذ بلغت قيمة الاستيراد للقطاع الخاص لسنة 2002 375.7مليون دولار، وشكلت مجموعة المواد الغذائية نسبة 47.6%

من أجمالي الاستيرادات، حيث بلغت قيمة الاستيرادات للقطاع الخاص لسنة 2003 1130مليون دولار تشكل مجموعة المواد الغذائية نسبة 18.7 في حين تبلغ الاستيرادات السنوية للبطاقة التموينية أكثر من 3.5 مليار دوالر التي تمثل غالبية فقراتها مواد زراعية مثل الحنطة والرز الزيوت .حيث الصادرات الزراعية سجلت انخفاضا واضحا خلال عامي 2007 –2010 وبحسب ما توفر من بيانات اذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية لعام 2007 /52ترليون دينار عراقي في حين انها انخفضت وبشكل حاد لتصل الى 17 ترليون دينار عراقي عام 2010 في اشارة واضحة الى وجود عدة اسباب تظافرت مع بعضها البعض اسهمت في تدهور وضع الميزان التجاري الزراعي العراقي .

4–مشكلة انخفاض مناسيب المياه : تعتبر مشكلة انخفاض المياه من اهم مشاكل العالم في الوقت الحاضر وخصوصا في العراق وذلك لاتجاه العراق نحو مناخ الجفاف بسبب مشكلة الاحتباس الحراري ويعتبر عامل المياه هو احد عوامل الإنتاج المحددة للتوسع الأفقي وان هذا المورد الجوهري للإنتاج الزراعي في تناقص وتوعية في تردي بسبب السياسات المائية للدول المجاورة إن منابع النهرين تقعان في تركيا وبما إن تركيا وسوريا (بالنسبة لنهر الفرات) قامتا بإنشاء سدود ومشاريع ري كبرى على حساب الحصة المائية المخصصة للعراق بموجب اتفاقية هلسنكي حيث ان التفريط في حقوقنا المائية في نهري دجلة والفرات يشكل خطرا حيويا على سيادتنا ووجودنا كشعب وأمة .

5–مشكلة ملوحة التربة وزيادة قلويتها: إن ارتفاع نسبة ملوحة التربة يعني فقدانها لقدرتها الإنتاجية بحيث تصبح تربة ليست بذي نفع اقتصادي في زراعتها على الرغم من أنها كانت تربة خصبة يزرع فيها مختلف المحاصيل الزراعية كما هو الحال في بعض مناطق سهل الرافدين اذ يتم فقد 800 الف دونم في المتوسط كل عام بسبب تدهور خواص الأراضي أما أسباب التملح فتعود إلى الاسراف في استعمال مياه الري في الزراعة ، فتتبخر المياه الفائضة عن حاجة النبات وتراكم الاملاح في التربة أو انتقالها إلى سطح التربة بوساطة الخاصية الشعرية، وعدم كفاية التصريف واستعمال المياه الجوفية عالية الملوحة أو استعمال مياه المبازل في ري المحاصيل .

6–مشكلة الملكية والحيازة الزراعية:تعتبر مشكلة الملكية والحيازة الزراعية من أهم المشكلات التي تواجه تحديث وتطوير الامن الغذائي، حيث شهدت الملكية والحيازة الزراعية في العراق تحولات مستمرة من التجميع والتفتيت والاستيلاء والتوزيع طيلة المدة السابقة، إذ إن تعقيد التركيب الحيازي للأراضي الزراعية، وتفتيت الملكية الزراعية إلى وحدات إنتاجية صغيرة ومبعثرة لا يساعد على استخدام المكننة الزراعية وبالتالي يؤدي إلى تدني الإنتاج الزراعي ومعدلات إنتاجيته أن الملكيات الزراعية الصغيرة غير اقتصادية بحيث لا تسمح للفلاح بزراعتها وفق الدورة الاقتصادية

من جهة ولا يمكن زراعتها بالحبوب من جهة أخرى، فضلا عن انعدام إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية الزراعة.

7-ضعف استخدام الحزمة التكنولوجية:يقصد بالحزمة التكنولوجية كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الإنتاج الزراعي كالمكائن والمعدات الزراعية(المكننة الآلية)وطرائق استخدامها وصيانتها، والبذور المحسنة والشتلات الأصلية ومدى ملاءمتها للبيئة المحلية للقطاع الزراعي في العراق، وكذلك المبيدات والأسمدة وفن استخدامها، فضلا عن أنظمة الري وطرائق تشغيلها وأساليب مكافحة الأوبئة والآفات الزراعية المحلية وانعدام الخزين الاستراتيجي من الحبوب الإستراتيجية، إذ لم يمتلك العراق أية كمية من الخزين الاستراتيجي للحبوب بعد الاحتلال عام 2003 ، بسبب تدني الإنتاج المحلي للحبوب مقابل ازدياد الطلب عليه وتذبذب الكميات المستوردة من الخارج.

8-مشكلة التلوث البيئي: التلوث البيئي يعني فساد مكونات البيئة مما يؤدي إلى تحول عناصرها المفيدة إلى عناصر ضارة وبالتالي يفقدها دورها في صنع الحياة .وهو أيضا اختلال في توازن مكونات البيئة، وبما يخل في عناصرها وتفاعلها والحاق الضرر بها.

لقد حصل تلوث بيئي خطير جدا في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 وما نجم عنها من استخدام أسلحة محرمة دوليا أدت بالنتيجة إلى تلوث الهواء، فضلا عن تلوث المياه الناجمة عن رمي مخلفات الصناعة والزراعة والمدن في مجرى نهري دجلة. فقد أصبحت المياه غير صالحة للشرب وللسقي وأدى إلى تدمير الثروة السمكية في انهر العراق فضلا عن انخفاض الإنتاجية الزراعية وبشكل كبير جدا مقابل ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الناجمة عن مكافحة المزروعات لعدة مرات وارتفاع أسعار المبيدات.

9-مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة: تعاني الكثير من منتجات الفواكه والخضر والألبان واللحوم بشكل خاص من مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة و تخزين المنتج من الأمور الداخلة في السياسة الزراعية و الأمن الغذائي على مستوى البلد اذ تعتبر عملية التخزين أمراً ضرورياً خاصة للمحاصيل التي تحصد في فترة زمنية قصيرة نظرا لسرعة تلفها.

سابعا- مستلزمات تحقيق تطور الامن الغذائي في العراق

1-الاهتمام بالسياسة السعرية

العمل على أتباع سياسة سعريه تعمل على دعم سعر المنتج وتجعله يقارب الأسعار العالمية لتحفيز الفلاحين والمزارعين على الاستثمار وزيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما للمحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في صلب الأمن الغذائي للفرد.

2-الاهتمام بالسياسة الاستثمارية. وتأتي من خلال: -

أ .اعطاء اولوية متقدمة في السياسة الاستثمارية للبلد الى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتأمين المياه اللازمة للاستخدامات الزراعية، كما وان البرنامج الاستثماري للخطة يجب ان يوزع استثمارات القطاع الزراعي بشكل عادل حسب المحافظات وبما يتناسب والميزة النسبية لكل محافظة والامكانات الزراعية المتاحة فيها واستثمار هذه الامكانات والميزات النسبية بشكل كفوء ومتوازن.

ب . دعم القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك على النحو الاتي:

- تشجيع ودعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في مشاريع الانتاج النباتي والحيواني المتكاملة.

- تشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير اسواق المال.

- تبني سياسات ائتمانية تشجع القطاع الخاص على اعادة تأهيل مشاريعه المتوقفة و اقامة مشاريع جديدة.

- دعم المدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة وخاصة خلال الاجل القصير.

- دعم وتشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء.

3- تنمية سياسة الانتاج الزراعي ومن خلال:

أ .تنمية انتاج الفواكه والنخيل:

كانت ارض الرافدين تزخر ببساتين النخيل والفواكه المتميزة بجودتها وتنوعها خاصة بساتين الحمضيات التي كانت منتشرة في وسط وجنوب العراق وكذلك الأعناب والرمان وغيرها والتي

كانت تسد حاجة الشعب ويصدر الفائض منها إلى الخارج . إلا إن الحروب والاضطرابات السياسية في العقود السابقة والتوسع الحضري انعكس سلبيا على قطاع البستنة.

ولمعالجة ذلك يجب إتباع الخطوات التالية:

أ–المباشرة بحملة وطنية لزراعة النخيل لاستعادة مكانة العراق بإنتاج التمور الممتازة وبقية أشجار الفاكهة خاصة الحمضيات التي تزرع عادة تحت ظلال أشجار النخيل لمقتضيات البيئة المناخية

ب– إن إهمال الوقاية ومكافحة الإمراض النباتية والحشرات في السنوات الأخيرة أدى إلى هلاك كثير من أشجار الفاكهة والنخيل لذا تطلب وضع برنامج عاجل لمكافحة الإمراض النباتية والحشرات وإعادة تفعيل نشاطات مديرية وقاية المزروعات بتوفير الإمكانيات اللازمة لها من مواد المكافحة والمرشات والطائرات الزراعية وتعزيز كوادرها بالاختصاصيين والعاملين الفنيين مع مراعاة نشر الوعي اللازم في استعمال المبيدات عبر وسائل الإعلام لتجنب الآثار الجانبية (التسمم)

ج– يجب إنشاء مشاتل جديدة لإنتاج شتلات الفاكهة تكون سالمة من الأمراض النباتية والفيروسات وتكريس أنظمة وقائية صارمة لمنع إصابتها وإخضاع المشاتل الأهلية لمسح شامل لتشخيص الشتلات المصابة وإتلافها حيث وجد في دراسات سابقة إن معظم المشاتل الأهلية والحكومية (بما فيها الزعفرانية) موبوءة بالفيروسات والأمراض النباتية.

د– إنشاء مختبرات لإنتاج شتلات الحمضيات وفسائل النخيل تعتمد على طريقة الاستنبات النسيجي لنتمكن من الإنتاج بكميات كبيرة وانتخابها من الأصناف الممتازة وخالية من الأمراض و الفايروسات وبكلفة متدنية علما ان بعض دول الخليج أصبحت رائدة في استخدام هذه التقنية بالنسبة لفسائل النخيل.

ب .تنمية الثروة السمكية:

وهي مصدر غذائي مهم للبروتين خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية بسبب توفر البيئة الصالحة لتكاثرها في مناطق الأنهار و الأهوار والبحيرات إلا ان سياسة تجفيف الأهوار وشحة مياه الأنهار أدت إلى اضمحلال ثروتنا السمكية وعليه يتطلب منا التسريع في إحياء مناطق الأهوار والتوسع بإنشاء محطات لإنتاج الأصبعيات لتجهيز مزارع تربية الأسماك وتربية الفائض منها في البحيرات(كالرزازة و الحبانية والثرثار)والأنهار و الأهوار والتوسع في صناعة أعلافها .تقع الأهوار في المنطقة الواقعة في الجنوب الشرقي من العراق ما بين نهري دجلة والفرات التي

وصفها(كافن يونك)في كتابه العودة إلى الأهوار إذا أردت الجنة فهي موجودة هناك بين دجلة والفرات ان بين النهرين عالما جميل وأناس طيبين.

ج .تنمية الثروة الحيوانية:

وخاصة مزارع الدواجن ومحطات تربية الأبقار والأغنام وقد يكون مجديا اعتماد أسلوب الشركات المختلطة لكون الرأسمال الخاص غير جريء في الخوض باستثمارات على نطاق واسع وفيه عنصر المخاطرة وتشجيع المشاريع الخاصة بالتسليف الميسر وتخصيص أراضي لمشاريع الثروة الحيوانية في المناطق الريفية وتوفير الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والوقود والأعلاف والأدوية واللقاحات البيطرية وخدمات إرشادية في مجال الثروة الحيوانية مع ضوابط وتعليمات تحقق نجاح تلك المشاريع

وتحفظ المصلحة العامة .ويتحتم على الجهات ذات العلاقة بالاستعداد لأجراء إحصاء شامل على ثروتنا الحيوانية والمشاريع المنشأة فعلا وتقييم إمكانية تأهيلها ومتطلبات تشغيلها من رؤوس أموال وكوادر والمستلزمات البيطرية لوضع أسس سليمة للتخطيط بالنهوض بالثروة الحيوانية لسد ولو جزئيا حاجة الشعب كما يجب مراعاة الوقاية من الأمراض والأوبئة المنتشرة حاليا في بعض أرجاء العالم كأنفلونزا الطيور والطاعون ألبقري والحمى القلاعي وجنون البقر واتخاذ الإجراءات الصارمة على استيراد

المنتجات الحيوانية من الخارج لمنع تسرب هذه الأمراض الخطرة وتفعيل والتوسع في صناعة اللقاحات والأدوية البيطرية في قطرنا.

4- تفعيل دور القطاع العام في القطاع الزراعي:

يجب على القطاع العام القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية للقطاع الزراعي والتي تضم الطرق والجسور والمجاري والكهرباء.... الخ .فضلا عن اعادة تأهيل مشاريع الري والبزل وتنظيم الموارد المائية وصيانة الترب باعتبارها حجر الزاوية لرفع انتاجية الدونم الواحد من الارض الزراعية لاسيما في جنوب البلاد والتي وصلت الى مرحلة الانتاجية الحدية.

5- تنمية دور المؤسسات المتخصصة بالإقراض والتمويل الزراعي:

تعزيز سياسة الإقراض الزراعي الحكومي، وتسهيل إجراءات الإقراض، وتشجيع القطاع الخاص بالدخول في هذا المجال ودعمه من خلال دعم المصارف والبنوك الخاصة وتطوير وتوسيع

نشاطها في تقديم القروض للمنتجين والمشاريع الاستثمارية الزراعية والعمل على تهيئة المناخ لقيامها بالدور الرئيس في هذا المجال وتقليص دور الدولة تدريجيا

6- الاهتمام بالبحوث الزراعية:

غيرت الأبحاث الزراعية في القرن العشرين طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها، فقد أحدثت التحليلات والدراسات المنهجية للباحثين الزراعيين تغيرات جوهرية، كانت أساسا في التطور الزراعي خلال النصف الثاني من القرن المذكور.

7-تنمية الريف وتأسيس مشاريع البنى التحتية:

أ .تنمية الريف:

ويتم ذلك من خلال العمل على تطوير الريف وإعطائه الجدية الكافية شانه شان المدينة، فضلا عن توفير الخدمات اللازمة والضرورية للمزارعين وتوفير الوعي الإرشادي بين المزارعين من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة .ومن جهة أخرى ينبغي العمل على إقامة مشاريع البنى التحتية وإعادة تأهيل المشاريع المقامة سابقا كمشاريع الري والبزل، وضرورة وضع الخطط اللازمة لذلك فضلا عن توفير خدمات الماء والكهرباء والمجاري والصحة والتعليم و...الخ، كذلك الاهتمام بتوفير طرق معبدة وآمنة بين مناطق الإنتاج الزراعي ومناطق الاستهلاك أو التصدير، في حالة وجود سلع زراعية تصدر للخارج.

ب .التنمية البشرية الريفية:

التي قد تكون بحد ذاتها هدف محوري للتنمية وتعني نشر الوعي عند المواطنين الريفيين ورفع مستواهم ألمعاشي ومستوى الخدمات المقدمة لهم فلطالما كانوا رمزا للعطاء على مر العصور ولكنهم جنوا الغبن والتجاهل والجحود وهناك خطوات أساسية في سبيل تحقيق هذه التنمية وهي:

-توعية وتعليم المرأة الريفية لمساهمتها بالعملية تشغيلهن لقدرتهن على العطاء في نطاق عملهن بالريف.

-إحياء مشاريع تنمية الصناعات الريفية لدعم دخل العائلة الريفية والحفاظ على تراثنا.

-إعادة تفعيل برامج محو الأمية في المناطق الريفية ونشر الوعي السياسي والاجتماعي والديني والثقافي.

-إنشاء مراكز لتنمية النشأ الريفي وإيجاد فرص عمل لهم في العطل المدرسية لملأ فراغهم وتحسين وضعهم المعاشي.

-إحياء وتفعيل أنشطة الإرشاد الزراعي والتعاوني على أسس علمية تعزز من إنتاجية الفرد ووحدة الأرض والمياه وفق منهاج متكامل ومتوازن.

8- توفير خزين استراتيجي:

اهمية اعتماد وزارة التجارة على توفير خزين استراتيجي لمواد الغذاء الاساسية يعتمد على الانتاج المحلى والاستيراد لمواجهة الازمات الطارئة ولاستخدامه في الحفاظ على توازن الاسعار ومنع المضاربة بالمواد الغذائية في السوق المحلية.

9- انتاج واستيراد التكنولوجيا الزراعية:

كتقنية الهندسة الوراثية في مجال إنتاج البذور النباتية المهجنة والسلالات الحيوانية ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للآفات والإمراض والمكننة الزراعية المتطورة وغيرها في الدول عن طريق التواصل وتوفير الدورات العلمية والبحوث للمهتمين بهذا الشأن

ولاستيراد وانتاج التكنولوجيا اهمية كبيره وكما يلي:

-تعتمد جودة ونوعية وكمية المنتج على مستوى التقدم التكنولوجي

- يؤدي الى تنمية المعارف والمهارات للكوادر.

- وتساهم في فتح فرص عمل للشباب.

-المساهمة في تقليل التكاليف والوقت والجهد المبذول في العملية الزراعية.

***هناك عوامل تؤثر في انتاج واستيراد التكنولوجيا وهي:**

- الارادة السياسية ورؤيتها العامة

-السياسات الزراعية المطبقة والبيروقراطية وتعقيدات الاستيراد.

-حجم وكفاءة المؤسسات والمنظمات.

-الكثافة السكانية وحجم ونوع العمالة.

بعد الدراسة التي تم سردها نلاحظ ضرورة تحقيق التالي: –

1–زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء .وترتكز الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية على تربية أصناف نباتية جديدة أو تربية سلالات حيوانية جديدة ثم إدخال هذه الأصناف والسلالات الزراعية في ظروف إنتاج أفضل تمكنها من تحقيق ما تتيحه لها طاقاتها الوراثية.

2–زيادة المحاصيل المزروعة في نفس مساحة الأرض في نفس السنة، أو ما يعرف بتكثيف المحصول .إلا أن هذا التكثيف لا يمكن أن يتم إلا بعد توافر مجموعة من العوامل مثل الظروف المناخية الملائمة ومياه ري كافية وكفاءات بشرية وخصوبة الأرض وشروط متعلقة بطبيعة المحاصيل.

3–تحويل الزراعات من أقل قيمة نقدية إلى أعلى قيمة.

4–التكثيف الزراعي وتتم عن طريق زراعة العديد من المحاصيل في بيوت ضخمة وظروف خاضعة للسيطرة على الحرارة والرطوبة والإضاءة ومكافحة الإمراض.

5–تنفيذ الدراسات المتعلقة بإنتاج وانتاجية السلع الغذائية وكذلك المتعلقة بتطوير الخدمات الزراعية المساندة، وترويج المشروعات التي تعدها لغرض الاستثمار في مجال أنتاج الغذاء والخدمات المساندة.

6–حصر الموارد المائية وترشيد أنماط استخدامها وأجراء البحوث الفنية والاقتصادية المرتبطة بتطوير وديمومة هذه الموارد.

المحاضرة الرابعة

السياسة الزراعية السعرية

مقدمة:

تعد السياسة السعرية وسيلة لنظام سعري سليم كما انها واحدة من السياسات الاقتصادية التي تتم من خلالها عملية التنمية الاقتصادية وتسهم في تقليل التقلبات التي تتعرض لها الأسعار والدخول الزراعية وعليه فأن السياسة السعرية بمفهومها الواسع تمثل الوسائل المباشرة وغير المباشرة كلها للتأثير في هيكل الأسعار ومكوناتها بما فيه هيكل التكاليف والهوامش والرسوم والضرائب غير المباشرة والإعانات المالية التي من شأنها التأثير في مستوى السعر ثم على قوة السوق التلقائية تتطلب مسالة الحفاظ على دخول الفلاحين المنتجين في مستوى معين الموازنة بين أسعار البيع للمنتجات الزراعية وأسعار الشراء لمستلزمات الإنتاج ، كذلك فان السياسة السعرية فيما يخص المستهلك الموازنة بين أسعار البيع للمستهلكين والمدخولات النقدية للمواطنين لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين.

اولا– مفهوم السياسة السعرية الزراعية: تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية، وهي تلعب دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم على مستوى المعيشة، وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي، حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة ومستوى الاكتفاء الذاتي والمستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية فعالية على المدى القصير، من أجل التأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الزراعيين، واقتصاديات المناطق الريفية. والجدير بالذكر أن السياسة السعرية الزراعية تأخذ عدة أشكال عند التطبيق، تختلف تبعا لخصوصيات كل دولة وطبيعة اقتصادها.

حيث تلعب السياسة السعرية دورا هاما في التأثير على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيم هجرة الموارد (مادية وبشرية) داخل وخارج القطاع الزراعي، كما أن نجاح السياسة السعرية الزراعية في تحقيق أهدافها، يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة. وتختلف

أهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها من دولة لأخرى، ومن مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي لأخرى، تبعا للتغير في الأهداف الاقتصادية والتي تتغير بدورها تماشيا ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

وردت عدة مفاهيم للسياسة السعرية الزراعية. إذ عدها (النجفي ، وشريف ،1990، 119) على أنها تعبير يطلق على جميع الأساليب والإجراءات التي بموجبها يتم تحديد الأسعار للسلع الزراعية المختلفة، للسعي نحو تحقيق بعض الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمع معين. في حين أن (عناد وفرحان ، 1990 ، 58) عرفاها على أنها كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة المؤثرة في هيكل الأسعار ومكوناتها بما في ذلك التكاليف وهوامش الارباح والرسوم والضرائب المباشرة والإعانات المالية التي من شانها التأثير على مستوى وقوى السوق التلقائية)

ومن خلال ذلك يمكن الاستنتاج بان إجراءات التدخل الحكومي تقسم إلى قسمين:

1- **إجراءات سعريه:** وتشمل الضرائب والدعم ، فضلا عن إجراءات التحكم في أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار من خلال السياسات النقدية والمالية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية ولاسيما معدل التضخم.
2- **إجراءات غير سعريه** : وهي إجراءات تهدف إلى تحقيق تغيرات في الأسعار عن طريق عزل السوق المحلية عن الأسواق الخارجية بمجموعة من الإجراءات مثل التعريفات الكمركية وحصص الاستيراد، وذلك بهدف إعادة توزيع وتوظيف الموارد الاقتصادية بما يتلاءم مع تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إلا أن ذلك يؤدي إلى تشويهات في الأسعار النسبية للسلع الزراعية . يمكن أن تلخص سياسات التدخل الحكومي في الأسعار عن طريقين، **الأول** من خلال التدخل المباشر في سعر السلعة ، **والثاني** من خلال التأثير على سعر السلعة عن طريق تغير أو نقل منحنيات العرض والطلب على السلعة.

ثانيا: اهداف السياسة السعرية الزراعية: ونظرا لكون السياسة السعرية الزراعية جزء مهم من إجراءات التدخل الحكومي بالاسعار فان اهدافها تتمحور حول الاتي (الاغا، 2010، 5).

1- أهداف تتعلق بمصلحة المنتجين الزراعيين وحمايتها من خلال توفير الحافز السعري – لهم للعمل وزيادة الاستثمارات الزراعية عن طريق ما يلي:
   - دعم مستلزمات الإنتاج والعمل على خفض تكاليفها.

- العمل على تحديد الحد الأدنى من الأسعار.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بغية عدم السماح للأسعار بالهبوط إلى أدنى من ذلك الحد ومنها شراء المحصول من المزارعين .
- ووضع القيود الكمية وغير الكمية على الواردات الزراعية بهدف تحقيق استقرار في أسعار المنتجات الزراعية ومن ثم استقرار في دخل المنتجين الزراعيين والحماية من المحاصيل والسلع الاجنبية منخفضة الثمن.

2- أهداف تتعلق بحماية ورعاية المستهلكين عن طريق ما يلي:

- تحقيق مستوى ثابت من الدخل الحقيقي، وذلك من اجل المحافظة على معدلات مستقرة نسبيا للسلع الزراعية.
- بتحديد تقلبات أسعار السلع الزراعية صعودا عن طريق مرونات الطلب الدخليه والسعرية .

تحقيق أهداف حكومية تتمثل في تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق السعي لزيادة الصادرات من خلال دعمها ، فضلا عن تحقيق زيادة في إيرادات الميزانية العامة بزيادة القيود الكمية على الاستيرادات من السلع الزراعية (الحبوب) ، فضلا عن ضرائب التصدير، بالاضافه إلى تحقيق أهداف استراتيجية واجتماعية وسياسيه أخرى كالاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وتنمية الأقاليم.

ثالثا- ادوات السياسة السعرية الزراعية: تتباين إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر، وذلك حسب طبيعة وأهداف السياسات والاحتياجات المطلوبة والظروف السائدة، وفيما يلي إشارة لأهم إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية.

1- تحديد سعر ثابت للمنتوج مع ضمان أسعار دنيا، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد أسعار المنتوج مسبقا، وربما تضع حدا أدنى لضمان حصول الفلاح على السعر المجزي؛ وتستلزم سياسة ضمان الحد الأدنى إمكانية أن تشتري الدولة الكميات التي يعرضها الفلاح في السوق، والتي لا يستطيع بيعها عند سعر أعلى من سعر السوق الذي تحدده الدولة. ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على التقدير الصحيح للأسعار، ومدى إمكانية الشراء والتخزين من قبل الدولة، وهذا الإجراء لا يلائم السلع القابلة للتلف (كما حصل لمحصول الطماطم مثلا).

2- تحديد أسعار إجبارية للمنتوج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا ويقتصر دور الدولة هنا على تنفيذ هذه الأسعار.

3- إجراءات تحديد أسعار للمستهلك وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول المستهلك، من أجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين.

4- إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، وذلك للتشجيع على زيادة الإنتاج.

وبصفة عامة، فإن السياسة السعرية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على هيكل الأسعار، وتعتبر كل من التكاليف والضرائب والدعم والإعانات والتوزيع، من أهم أدوات السياسة السعرية للسلعة، أو لمجموعة السلع؛ وينظر للسياسة السعرية السليمة على أنها وحدة واحدة على كافة المستويات، ويجب أن تكون مترابطة وغير متعارضة بدءا من السياسة السعرية للسلعة أو مجموعة سلعية معينة، ثم السياسة القطاعية، فالسياسة السعرية العامة للدولة

رابعا- الاثار الاقتصادية للسياسة السعرية بالنسبة للمنتج والمستهلك :السياسة السعرية كبقية السياسات الاقتصادية، لها أثار متبادلة مباشرة على متغيرات عديدة في الحياة الاقتصادية ، إذ أن تدخل الدولة في التأثير على آلية السوق وما ينجم عنة من تغيرات سعريه لغرض تحقيق أهداف محددة قد تؤثر بصورة مباشرة على ربحية المنتج ومنفعة المستهلك . ويمكننا الاستفادة من فكرة فائض المنتج وفائض المستهلك ، والعلاقة العكسية بينهما ، وكلك الاستفادة من مفهوم المرونات كأدوات في تحليل الآثار الاقتصادية المختلفة للسياسة السعرية على كل من المنتج والمستهلك ، و لكون الإجراءات غير السعرية التدخل الدولة ينتج عنها رفع أسعار المنتج في الأسواق المحلية ، لذا سنحاول توضيح الآثار الاقتصادية للسياسة السعرية :

1- **دعم أسعار المنتج:** تلجأ الحكومة إلى استخدام عدة إجراءات من اجل المحافظة على أسعار السلعة في الأسواق المحلية بمستويات أعلى من أسعار التوازن. منها تحديد الأسعار إدارياً ، وكل الإجراءات التي تهدف إلى تحديد الكميات المعروضة في الأسواق المحلية خشية هبوط أسعارها ومنها تقديم قروض الخزن والتحكم في عوامل الإنتاج وقنوات التسويق فضلاً عن زيادة المشتريات الحكومية من السلعة، كما في الشكل التالي (451 - 1980,447 (Kohls،

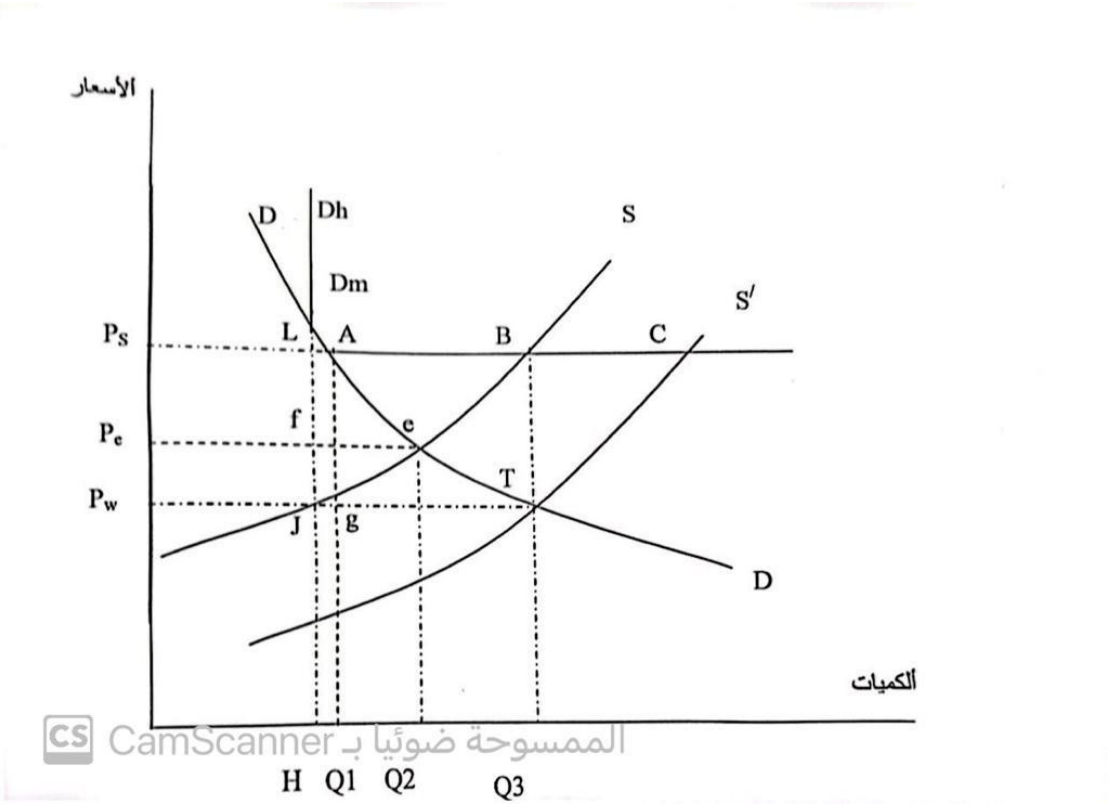

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

الشكل رقم (1) يوضح الدعم الحكومي لاسعار المنتجين

حيث يمثل DD منحنى الطلب ، والمسافة العمودية Dm – Dh تمثل استهلاك المنتجين من محاصيلهم ، ويمثل SS منحنى العرض المحلي، يمثل S يمثل منحني العرض العالمي . وأن سعر التوازن يتحدد في السوق المحلية عن طريق Pe، وهو سعر متحقق بدون تدخل حكومي ، وبعد أعلى من السعر العالمي للقمح ، وعندما تحاول الحكومة زيادة السعر المحلي للقمح دعما للمنتجين المحليين، فإنها تلجأ إلى شراء المحصول من المنتجين عند السعر PS ، عندئذ فإنها تكون قدمت دعم للمنتجين مساوي للفرق بين أسعار المنتجين في السوق المحلية Ps والسعر العالمي ، وهو مساوي للمسافة العمودية (BT) وإذا كان المستهلكون يحصلون على القمح بسعر Ps ، فإن منحنى الطلب على القمح في السوق المحلية سيتخذ الشكل (A–B–C–mD–hD) . ونظراً للعلاقة الإيجابية بين – الكميات المعروضة و الأسعار فان ارتفاع السعر من Peإلى Psسيؤدي إلى زيادة الإنتاج بمقدار (Q2Q(3، و عند السعر PS ستكون الكمية المنتجة من القمح (0Q3) ، والكمية المطلوبة هي (OQ(1بعد أن كانت (OQ(2عند السعر Pe، وهذا يعني أنها انخفضت بمقدار (Q1 Q2).

اما الكمية (Q1 Q3) سوف تتجاوز عن فائض العرض وستشتريها الحكومة بسعر Ps ، أي ان مشتريات الحكومة ستكون مساوية لمساحة المستطيل Q1ABQ(3)، وفي هذه الحالة سينخفض فائض المستهلك بمقدار يعادل مساحة شبه المنحرف (e)AsPeP ويرتفع فائض المنتج بمقدار يعادل شبه المنحرف (e)AsPeP وهو أكبر من مقدار الفائض الذي يفقده المستهلك بمقدار

مساحة المثلث (AB(e الذي يمثل ربح المنتجين نتيجة توسعهم في الإنتاج (عوائد الحجم) واستغلال الموارد والطاقات العاطلة ، وهي حالة التكاليف المتناقصة، ويعتمد مقدار الزيادة في عرض الكميات المنتجة على عدة عوامل منها مرونة عرض عوامل الإنتاج، والمناخ ومستوى التكنولوجيا المستخدمة ، كما تعتمد على مرونات منحنيات العرض والطلب على القمح (الاغا، 2010، 17).

دعم أسعار المستهلك : تلجأ الحكومات إلى إجراءات دعم الأسعار النهائية للمستهلك ، وذلك بتحديد أسعار منخفضة للقمح في الأسواق المحلية . أو عن طريق فتح الحدود الحركة كميات القمح بحرية من والى البلد ، وبذلك تنخفض أسعار القمح محلياً إذا كان السعر العالمي للقمح أقل من السعر المحلي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (2).

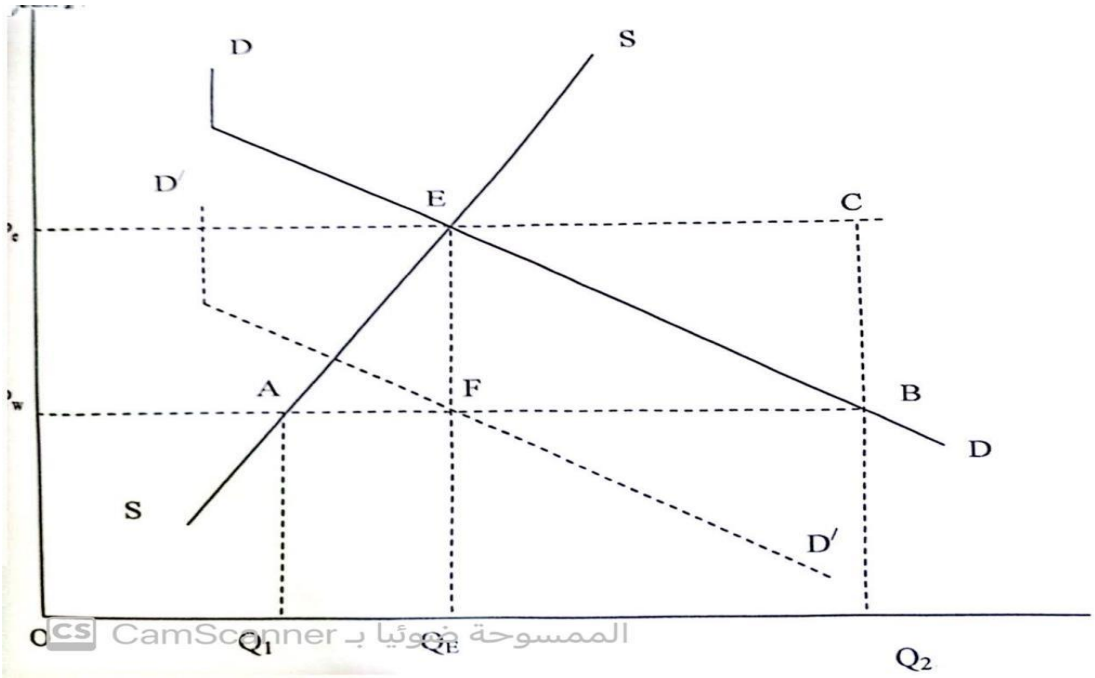

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

الشكل رقم (1) يوضح الدعم الحكومي لاسعار المستهلكين

حيث يمثل ((DD منحنى الطلب المحلي على القمح ، و يمثل (SS) ملحلى عرض القمح، وأن السعر التوازني المحلي هو (Pe) ، وأن السعر العالمي هو ((Pw) فإذا جعلت الحكومة تساوي السعر المحلي مع الشعر العالمي ، عندئذ سيزداد طلب المستهلكين على القمح من الكمية (Q(E) إلى الكمية (Q2) ، وفي الوقت نفسه ينخفض العرض المحلي من الكمية (Q(Eإلى الكمية (Q (1، لذا فان على الحكومة اتحاد عدة إجراءات للمحافظة على السعر المنخفض للقمح

في الأسواق المحلية ، ومن هذه الإجراءات : إما أن تلجا الحكومة إلى استيراد الفرق بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة ، أي استيراد الكمية(Q1 Q2) من القمح. وعندئذ تكون الزيادة في فائض المستهلك مساوية المساحة شبة المنحرف، والمثلث (EAF) يمثل زيادة كفاءة تخصيص الموارد الناتجة من حرية التجارة، أما الفائد في فائض المنتج فيساوي مساحة شبة المنحرف (Pe E B Pw). كما أن التكاليف الكلية للمنتجين متساوي مساحة شبة المنحرف(Q1AE Q (w، وبذلك يكون فائض المنتج مساوي للفرق بين العوائد والتكاليف الكلية متمثلة بالمساحة (Q1 0) Pw Eكما وأن الحكومة ستتحمل إعانات مساوية لمساحة المستطيل) وتكون التكاليف الحكومية كبيرة جداً، لاسيما إذا كانت الكميات المستوردة تنفع أثمانها مباشرة وبالعملات الصعبة وستساوي مساحة المستطيل2) ABQ (1Qوإذا كان الطلب على العملات الأجنبية يرفع سعر الصرف التوازني ، فإن هذا سيؤدي إلى رفع السعر إلى مستوى أعلى من (P (w، ومن ثم زيادة عرض المنتجين إلى مستوى أكبر من (0 Q2) ، وانخفاض طلب المستهلكين إلى مستوى أقل من ذلك المستوى ، ومن ثم تنخفض الكمية المستوردة. ونتيجة لانخفاض الكميات المنتجة محلياً من القمح من (Q1) إلى (Q2) فان المساحة (E A Q1 Q2) تمثل عوامل الإنتاج التي تحول من إنتاج القمح إلى إنتاج منتجات أخرى ، أو تبقى عاطلة عن العمل، فإذا كان قسم من عوامل الإنتاج كالسماد والبذور المحسنة مستوردة فيتم تعويضها باستيراد كميات أخرى من القمح مباشرة أو قد تلجا الحكومة إلى نقل منحنى الطلب إلى اليسار ، وعند ذلك يكون (DD)، وذلك عن طريق استخدام وسائل التقنين من أجل المحافظة على أسعار منخفضة للقمح

خامسا- واقع السياسة السعرية الزراعية في العراق:

تعد السياسة السعرية الزراعية واحدة من عدة سياسات تتبعها الدولة ضمن القطاع الزراعي بهدف رفع اداء هذا القطاع لما يتناسب وحجمه في الاقتصاد العراقي من خلال تحقيق الاهداف التي تنتهجها السياسة الزراعية بشكل عام والتي تعتمد على المؤشرات المتعلقة بالنشاط الزراعي . ويمكن ان تندرج السياسة السعرية الزراعية ضمن اطار هذه السياسات وكما يلي (خزعل ، 60 ، 2014).

1- سياسة الانتاج والتركيب المحصولي.

2- ساسة التمويل والاستثمار

3- السياسة السعرية.

4- سياسة التسويق ويدخل ضمنها سياسة التخزين والنقل

5- سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية أي خطط الاستيراد والتصدير.

وتعد الاسعار الزراعية باعتبارها جانب مهم من السياسة السعرية للاقتصاد الوطني من المتغيرات الأساسية الذي تؤثر في النشاط الزراعي سواء في اعادة توزيع الموارد الانتاجية الزراعية ضمن القطاع الزراعي أو في تحفيز الانتاج الزراعي .فضلا عن أنها تمارس دورا فاعلا في الموازنة بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها من ناحية والمحافظة على الطاقة الانتاجية الزراعية وتوسيعها ونموها من ناحية أخرى .وبشكل عام هناك مجموعتان في النشاط الاقتصادي تتضارب مصالحها واهدافها من حيث الاهتمام بالاسعار الزراعية، تتمثل المجموعة الأولى بالمزارعين والمنتجين ومن يمثلهم في مؤسسات وزارة الزراعة حيث يكون هدف هذه المجموعة زيادة اسعار المنتجات الزراعية بحيث تكون مجزية وتحقق عائد يشجع على الاستثمار اما المجموعة الثانية فتضم المستهلكين وقطاع الصناعة التحويلية وهؤلاء يعارضون ان تكون اسعار المنتجات الزراعية عالية حتى لا تؤثر على مستوى معيشتهم والعائد الذي يحققونه من نشاطهم.

ولابد من القول ان هناك علاقات تشابكية في جانب عرض المنتجات الزراعية كما ان هناك روابط تبادلية وتكاملية في جانب الطلب ولهذا فان ذلك بقضى في حالات كثيرة تدخلا حكوميا من اجل تعديل الاسعار.

وبهدف معرفة واقع السياسة السعرية الزراعية في العراق سيجري مناقشة الموضوعين التالين:

1- مميزات السياسة السعرية الزراعية في العراق.

2- كفاءة التدخل الحكومي في السياسة السعرية الزراعية.

اولا: مميزات السياسه السعرية الزراعية في العراق:

هناك مجموعة من المميزات التي تقدمها السياسة السعرية الزراعية في العراق والتي يكون لها اثر ايجابي على الاقتصاد العراقي واهم هذه المميزات هي مايلي(الخزعلي، 36، 2009):

1- تحسين الوضع المعاشي للفلاح في الريف من خلال الدعم ورفد الدخل القومي بالعملات التي كانت تبذل على استيراد المواد قبل انتاجها في البلد.

2- الحد من مشكله الفقر في الريف والاقلال من تفاقم مشكله البطاله.

3- اعاده احياء الاراضي الزراعيه التي استبعدت عن ادارة الانتاج وان استخدام هذه الاراضي والتوسع بها باستخدام التقنيات الحديثه لغرض تنوع الاقتصاد.

4- ان عدم مساعده الفلاحين بدعم اسعار المحاصيل يؤدي الى ما نحن عليه الان من استيراد الخضار وكل المواد الزراعيه.

5- ان الدعم السعري يشكل خط الحمايه الاساسي للفلاحين وعدم تشريدهم بالهجره من الريف الى المدينه لكي يعملوا اعمال هامشيه وتواجدهم في الريف يعزز من الاقتصاد العراقي.

ثانيا : كفاءة التدخل الحكومي في السياسة السعرية الزراعية :

ان التدخل الحكومي في السياسة السعرية الزراعية يجب ان يهدف الى اعادة تخصيص الموارد الزراعية لضمان تحقيق النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي ومنه في بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال الترابطات الامامية والخلفية بين هذه القطاعات. وتختلف الآثار الاقتصادية للتدخل الحكومي في دعم الاسعار حسب نوعية هذه الاساليب والتي يمكن اجمالها بالاتي (خزعل ، 2014، 62) :

1- سياسة التسعير الاداري: أي تسعير المنتجات الزراعية من خلال قوائم الاسعار التي تعلن ويلتزم بها المنتجون والمستهلكون على مستوى سعر الجملة والمفرد . وتترابط هذه السياسة عادة مع وجود سياسة.

2- سياسة الاسعار التشجيعية : وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء محصول معين ويكون هذا السعر أعلى من الكلفة.

3- سياسة الاعانة المالية: ويتم ذلك من خلال دفع اعانات مالية من المصرف الزراعي الى المزارعي

كقروض بدون فائدة .

4- سياسة ضريبة الدخل : حيث اتبعت الحكومة سياسة اعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على الدخول الزراعية فضلا عن الاعفاء الكمركي على مستوردات هذا القطاع من وسائل الانتاج .

الاستنتاجات:

1- تعتبر الاسعار الزراعية جانبا مهم من السياسة السعرية للاقتصاد الوطني ومن المتغيرات الاساسيه الذي تؤثر في النشاط الزراعي.

2- ان الدعم السعري له كميه كبيره وهي طريقه تتبعها الدولة لمساعده المزارعين ضمن سياستها الزراعية لتحقيق زياده الانتاج وتخفيض الكلفة والغرض منها هو الحد من تقلبات الاسعار ورفع الكفاءة وتحقيق الاستقرار.

3- يلاحظ ان تأثيرات هذه السياسة كانت ايجابية على محاصيل القمح والحنطة والذرة، وكانت عكسية في التاثير على باقي المحاصيل الزراعية الاخرى.

4- وجود علاقات تشابكية في جانب عرض المنتجات الزراعية كما ان هناك روابط تبادلية وتكاملية في جانب الطلب.

5- ارتباط أنماط السياسات السعرية الزراعية بشكل تشابكي وثيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى ضمن مصفوفة سياسات الاقتصاد الكلي، مما أدى إلى تبادل الآثار المباشرة وغير

المباشرة بين السياسات الاقتصادية والسياسة السعرية لكل محصول وان تفسير هذه العلاقات يكون أكثر دقة في ظل حالة التوازن الكلي.

6- تقوم الحكومات بتحديد أسعار منخفضة للقمح في الأسواق المحلية من اجل دعم المستهلكين.

المقترحات:

1- في العراق يحتاج الفلاح الى نوعين من الدعم لغرض النهوض بالقطاع الزراعي الذي لا توجد فيه من المكائن والاليات الشيء ليذكر على الاقل ضمن المرحلة الراهنة حتى ولو انها غير مجدية لتشجيع الفلاحين وتحفيزهم على الانتاج ولو لفترة مؤقته وبالنظر لكون دعم مستلزمات الانتاج يكلف ميزانيه الدولة الشيء الكثير وان العراق بحاجه الى الموارد المالية للنهوض بالبنى التحتية في كافة المجالات الاقتصادية فتكون توصياتنا بالدعم السعري اولاً.

2- التوجه نحو الدعم السعري وفق صيغة محددة يتم وضعها قبل فترة بتقدير سعر الدعم وتكون معروفة لدى المزارعين مسبقا قبل البدء بالانتاج كما هو الان في محصول الحنطة.

3- تم اقتراح صيغة معينة للدعم السعري سهلة التطبيق وتعرف نتائج تطبيقها بسهولة ولكي لا ترهق ميزانية الدولة فان فائض الانتاج غير الضروري لبعض المحاصيل يبتعد عن برنامج الدعم ويبقى شامل للحنطة والشعير والذرة.

4- اعتماد سياسة سعرية زراعية تاخذ بنظر الاعتبار كلف الانتاج الزراعي الحقيقية وعدم الاعتماد في تسعير المحاصيل الزراعية على تغيرات الانتاج الزراعي حيث ترتفع الاسعار كلما انخفضت كمية الانتاج.

5- اعتماد سياسه دعم المدخلات الزراعية خاصه في الوقت الحاضر لتطوير الانتاج الزراعي بدلا من استخدام سياسه دعم المخرجات.

6- يجب ان تقوم الحكومات بتحديد أسعار مرتفعة للقمح في الأسواق المحلية من اجل دعم المنتجين.

المحاضرة الخامسة

السياسات التسويقية الزراعية

أولآ :- مفهوم السياسات التسويقية الزراعية

تشكل السياسات التسويقية جزءا هاما من السياسات الزراعية، حيث تلعب سياسات توفير خدمات التسويق، من نقل وتخزين وفرز وتعبئة وتمويل الصفقات التجارية وغيرها من وظائف السوق، دورا مهما في التنمية الزراعية، وفي تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على كل من المنتجين والمستهلكين.

فالتسويق له دور في تخصيص الموارد، وتحديد أسعار السلع وتنظيم انسياب العرض وتنمية التجارة الخارجية وهنالك نمطان من السياسات التسويقية، الاول تقوم فيه الحكومة بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة للأداء في كل مرحلة من مراحل التسويق، ويتبنى هذا النمط عدد قليل من الاقطار العربية مثل سوريا وليبيا وعدد آخر من الدول العربية ولكن لبعض السلع . ويفضل الاقتصاديين هذا النوع من السياسات ، لأن اغلب المنتجات الزراعية لا تخضع للأنماط الاحتكارية بسبب تعدد المنتجين على النحو الذي لا يسمح بالتحكم في العرض ، إضافة الى أن معظم المنتجات الزراعية سريعة التلف ، لا يملك المنتج القدرة على المساومة كثيراً في اسعارها من خلال حجبها عن العرض كما أن حجم الانتاج لا يخضع الى قرار أني ، انما يتخذ من بداية الموسم ولا يمكن تغيره ، الا من خلال الامتناع عن العرض بالنسبة الى السلع القابلة للتخزين (الحبوب) ، وهذا يسبب أحياناً انماط شبه احتكارية للسلع الزراعية اما النمط الثاني المعتمد حاليا في اغلب الدول النامية وخاصة العربية منها ، فيقوم على انتهاج سياسات تسويقية مبنية على آلية السوق وتحرير الأسعار والغاء القيود التجارية وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية والمدخلات الزراعية ، ومن أمثلة هذه الاقطار مصر والمغرب وتونس والاردن وموريتانيا والجزائر **(1)**

_ من خلال ما سبق يمكن تعريف السياسات التسويقية بانها (مجموعة الافكار والاجراءات المنظمة التي تتخذ بشأن التوجيه والتنظيم والاشراف والتدخل والسيطرة على سلوك وانجاز الانشطة التسويقية الزراعية بهدف تحقيق اهداف الفلاحين او المستهلكين او الوسطاء او المجتمع ككل او تحقيق التوازن بين هذه الاهداف)

ثانياً :- اهداف التسويق الزراعي

تتدخل الحكومات عموماً في ميكانيكية عمل النظم التسويقية لتحقيق مجموعة من الاهداف التالية:

1- تحقيق استقرار الأسعار والدخول المزرعية :

فمن الأهداف الرئيسية لرسم السياسات التسويقية الزراعية العمل على استقرار الأسعار الزراعية ومن ثم استقرار دخول المزارعين لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات الشديدة التي تحدث في الأسعار الزراعية

2- تحسين توجيه الموارد الزراعية :

وذلك من خلال تشجيع الزراع الى زيادة إنتاج أنواع معينة من السلع او الاقلال من إنتاج أنواع معينة منها وفقاً لأهميتها وتبعاً لدرجات التفضيل السائد في المجتمع .

3- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية :

اذ تعتبر السلع الزراعية في مجملها متطلبات غذائية وكسائيه لأفراد المجتمع ومن ثم يحرص المجتمع على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات تيسر تحقيق هذا الهدف

4- زيادة مستوى الأسعار والدخول المزرعية :

بالإضافة الى تحقيق الاستقرار في الأسعار المزرعية تحاول بعض الحكومات تحقيق مستويات متزايدة من الدخول لسكان الريف لإيجاد نوع من التوازن بين مستويات المعيشة في الريف والحضر ولتشجيع الزراع على الاستمرار في مزاولة الأنشطة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي في إطار اعتبارات استراتيجية وتنموية

5- تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك:

وخاصة في أوقات الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الأولية والغذائية والضرورية، بينما يقل الناتج بسبب قلة الايدي العاملة ونتيجة لما قد يصيب الأصول الرأسمالية من اضرار من جراء العمليات الحربية

6- تحقيق اهداف التخطيط :

يعتبر التحكم السعري أداة فعالة لتحقيق اهداف التخطيط لضمان اقصى استفادة من الموارد المتاحة لرفع مستوى المعيشة لكافة افراد المجتمع من خلال توزيع الموارد الإنتاجية وتوجيهها بشكل يتماشى مع رغبات افراد المجتمع من ناحية، وكذلك توزيع الدخول بين افراد المجتمع بطريقة أقرب للعدالة من ناحية أخرى ،مع الحفاظ على قدر معقول من الاستقرار النمو الانتاج في المجتمع .**(2)**

ثالثآ:- وسائل السياسة التسويقية الزراعية

توجد سلسلة ذات حلقات متعددة من الوسائل المتبعة بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين، لكي تتم العمليات التسويقية التي تسهم في تحقيق اعلى قيمة ممكنة لجميع الاطراف ذات العلاقة من العملية الزراعية والتسويقية على حد سواء، ويمكن تقسيم هذه الانشطة والعمليات الى الآتي

أ- **الوسائل المتعلقة بالنقل:** وتتضمن هذه الوسائل فعاليات عدة وفقا للاتي:

1- التجميع

ويقصد به تجميع المنتجات الزراعية الجاهزة على اختلاف انواعها في مكان معين لغرض البدء بعملية البيع وهنا يكون التجميع بمثابة الحلقة الأولى من عمليات التسويق.

2- تصنيف المحاصيل الزراعية

وهي العملية التي يتم بواسطتها تصنيف المحاصيل الزراعية طبقا للمقاييس والخواص المتعارف عليها من حيث الشكل والحجم ودرجة النضوج ويتوقف تصنيف كل محصول على طبيعة ذلك المحصول الزراعي. وأهم الفوائد التي تجنى من عملية

التصنيف هي:

- تقليل الأضرار الناتجة عن بقاء الوحدات الرديئة.

- تسهيل أجراء عملية المقارنة والتسويق.

- تقليل التكاليف وذلك بإبعاد الوحدات التالفة.

3- عمليات التخزين

اجراء عمليات يتم بواسطتها حفظ المحاصيل الزراعية بصورة جيدة الى أن يتم بيعها الى المستهلك، ومن خلال عملية الخزن والمحافظة على المحاصيل الزراعية من التقلبات الجوية والمحافظة عليها من التلف قبل نقلها الى الاسواق، ومن فوائد الخزن أن تساعد على التوزان بين العرض والطلب، أي الموازنة بين الاوقات التي تكثر فيها المحاصيل الزراعية والأوقات التي تقل

4- النقل

وهي العملية التي يتم بواسطتها نقل المنتجات الزراعية الى الأسواق التي تطلبها وقد تتطلب المنتجات الزراعية في اغلب الأحيان وسائط نقل خاصة كالسيارات المتخصصة لنقل المواشي أو الألبان أو الفواكه. اما في الوقت الحاضر وبعد تحسين الوسائط النقل وطرق التبريد قد أصبح في امكان المزارع أن يزرع في أماكن بعيدة عن السوق، وقد انتشر استعمال البواخر المكيفة للهواء والطائرات مما أدى الى سرعة تسويق المحاصيل وعدم تعرضها للتلف.**(3)**

ب _ الدعاية والإعلان: يقصد بالدعاية ذلك الجهد الذي تبدله المؤسسة للتأثير على أراء الأفراد اتجاه سلعة معينة، أما الإعلان فهي الوسيلة التي تلجأ إليها المؤسسة لتقديم معلومات عن سلعها.

ج _ التغليف والتعليب: إذ أن غلاف السلعة يجذب انتباه المستهلكين ويثير اهتمامهم وهو من انجح عناصر المزيج التسويقي.

د _ المعارض: هي الوسيلة التي بواسطتها يمكن تعريف أكبر قطاع ممكن من الجمهور بالسلعة ويجب أن يتم اختيار المكان والوقت المناسبين وكذلك طريقة العرض. (4)

رابعآ :- المنافع الاقتصادية للسياسة التسويقية الزراعية

يوفر التسويق الزراعي مجموعة من المنافع الاقتصادية بالنسبة للمنتج والمستهلك، يمكن ايجازها بالتالي:

أ : المنافع الاقتصادية للمستهلك :- تساعد السياسة التسويقية على توفير المنافع المختلفة للسلع الزراعية بالنسبة للمستهلك والتي من أهمها:

1_ اعتماد اساليب التسويق الحديثة وادخال التحسينات والتعديلات الضرورية ساهم في جذب المستهلك تجاه السلع المحلية يساهم في زيادة رفاهية المستهلك من ناحية توفير أغلب السلع الضرورية .

2_ تجنب سياسة التسويق المستهلك من التعرض للضغوط الاحتكارية التي يمارسها المنتجين تجاه اغلب السلع الاستهلاكية خاصة السلع سريعة التلف.

3- أدى تطور وسائل السياسة التسويقية والتي من أبرزها وسائط النقل الى تقليل التكاليف واختصار الوقت والجهد في تسويق المحاصيل والذي انعكس ايجابا على زيادة القوة الشرائية للمستهلكين، وزيادة طلبهم على السلع الزراعية وحتى السلع الصناعية الاخرى.

4- تؤدي زيادة الكميات المستهلكة من السلع الى دفع المنتجين الى زيادة الانتاج وتطوير الامكانيات المتاحة مما يعني خلق فرص عمل إضافية تستوعب المزيد من الايدي العاملة فان هذا يحقق مصالح بالنسبة للمنتجين والمستهلكين المنتجين، يبين الشكل التالي مراحل تسويق المنتجات حتى الوصول الى المستهلك النهائي...

مراحل تسويق منتجات الخضروات والفواكه وصولا الى مراكز التسويق الرئيسة

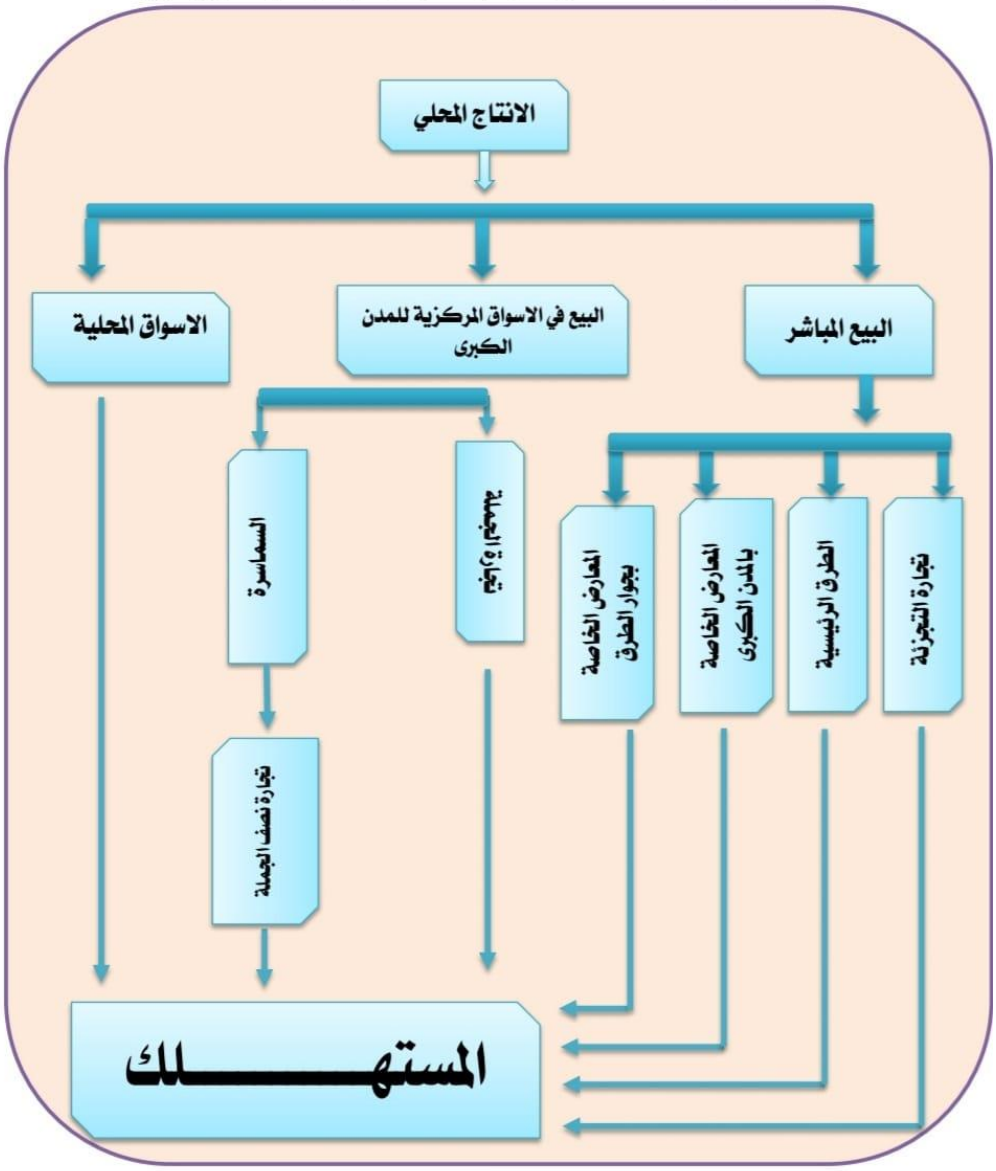

المصدر: تسويق الإنتاج النباتي ، http://kenanaonline.com/users/Mhegawy/downloads/1052

.

ب:المنافع الاقتصادية للمنتج :- حيث يقوم المزارعون ببيع إنتاجهم في السوق اما من خلال تعاملهم الشخصي او وكالاتهم التسويقية بالأسعار التوازنية السائدة في السوق.

1_ استفادة المنتجين المحليين من السياسة التسويقية التي تنتهج اسلوب الاجراءات الحمائية للمنتجات المحلية، لما لهذه السياسة من اثار ايجابية على زيادة عرض السلع المحلية والاستفادة من وفوراتها في زيادة الانتاج، لاسيما وإن هذه السلع تعاني من ضعف القدرة على منافسة السلع الخارجية.

2- تشجيع المنتجين من اقامة معامل حديثة لعصر وتصنيع بعض المحاصيل الزراعية والفواكه مثل(الحمضيات وتعبئة وتكريرالزيت) والتي تساهم في تحقيق الارباح وخلق فرص عمل في ظل وفرة المواد الاولية لهذه المصانع.

3_ توفر السياسات التسويقية للمنتج المعلومات التسويقية عن سعر السلعة وعرضها وطلبها وكل المعلومات المتعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل مما يساعد على اتخاذ القرارات الانتاجية السليمة.**(2)**

<u>خامساً :- واقع السياسة التسويقية في العراق</u>

السياسة التسويقية تعني تنظيم عمليات التسويق من اجل إيصال المنتجات الزراعية إلى يد المستهلك النهائي ، عن طريق تحسين الوظائف التسويقية و تطوير القنوات التسويقية من إنشاء الصوامع و المخازن المبردة و تحسين طرق ووسائط النقل تنطلق عملية التسويق من باب المزرعة حيث يتم فرز و تدريج المحاصيل وتعبئتها ثم نقلها إلى المخازن ، فبعد استكمال هذه الإجراءات تبدأ عملية نقل المنتجات الزراعية ، إذ ان النقل يلعب دورا كبيرا في سرعة إيصال تلك المنتجات إلى أيدي المستهلكين.

وبالنظر لأهمية العملية التسويقية و تأثيراتها الإيجابية المباشرة و غير المباشرة على الإنتاج و الاستهلاك فان هذه الأهمية تتطلب من الحكومة القيام بتقديم التسهيلات الخاصة في هذا الجانب و وضع الإجراءات اللازمة في خدمة هذه العملية ضمن سياسة تسويقية هادفة ، و تتلخص هذه الإجراءات في تقديم المعلومات التسويقية و تامين وسائل النقل المتطورة و تحسين طرق النقل و فتح المخازن و منها المخازن المبردة أو المجمدة و ضرورة الاهتمام بجانب الصناعات الغذائية و توفير العبوات الملائمة لمختلف المحاصيل و مساعدة المزارعين لإيجاد أسواق داخلية أو خارجية لتصريف منتجاتهم من الإجراءات ،

ومن الملاحظ ان العملية التسويقية تجري في العراق بطريقة بدائية في ظل الصعوبات والمعوقات التسويقية والتي تنعكس نتائجها على جانبي الاستهلاك والإنتاج ، ومنها ما يلي:

- قلة وسائط النقل المناسبة خاصة للمنتجات الزراعية سريعة التلف مثل السيارات والشاحنات المبردة وغيرها من الوسائل التي تساهم في حفظ المنتوج وإيصاله الى المستهلك
- قلة الآلات و الكائن التي تقدم الخدمات الصناعية في مجال تحوير أشكال المنتجات الزراعية بهيئتها الخام إلى أشكال جديدة تساعد على حمايتها من تعرضها إلى التلف.

- عدم إلمام المزارع بفوائد العملية التسويقية والذي جعله في وضع لم يكن يهتم بتطوير جوانب التسويق الذي اعتاد عليه في فترة زمنية سابقة .
- مصاعب عمليات النقل و المواصلات منها ما يتعلق برداءة الطرق والمواصلات الاتصالات السلكية و اللاسلكية بين المناطق الريفية و الأسواق الواقعة في المدن مما أوجدت صعوبة بالغة في تسويق المنتجات الزراعية و في سرعة إيصال المنتجات الزراعية إلى الأسواق . **(5)**

ويمكننا تسليط الضوء حول كيفية تسويق أهم المحاصيل الستراتيجية الزراعية والتي من أهمها محصولي (الحنطة والشعير) ، فهناك أكثر من جهة تتعاون لإنجاز عملية التسويق من وزارة التجارة الى وزارة الزراعة مروراً بوزارة التخطيط الى وزارة المالية وحتى وزارة النقل في بعض الاحيان ،وعموما تعد وزارة التجارة هي المسؤول المباشر لعملية التسويق، يوجد لدى وزارة التجارة (٤٥) سايلو وصومعة وبنكر وساحة أستلام

طاقتها من (١٠) آلاف إلى (١٥٠) طن وهذه موزعة في كافة أنحاء العراق إلا أن هذه السايلوات والصوامع والمخازن يفتقر أغلبها لمعايير الجودة من التهوية والحرارة والرطوبة، حيث انشات في السبعينيات من القرن الماضي ويؤخذ عليها التالي :

1_ تصل نسبة الفقد للمنتجات الى ما يقارب (4%) في السايلوات والصوامع و(11%) في المخازن والساحات وهي خسائر كبيرة .

2_ أما المختبرات فلديها شروط لاستلام المحصول من حيث الرطوبة والشوائب والادغال والتي تمثل عائقاً أمام تسليم اغلب حصص الفلاحين الذين ليس لديهم تمويل كافي لمكافحة محاصيلهم واخضاعها للشروط المطلوبه .

3_ انتظار المزارع لفترة طويلة أمام هذه البوابات من أجل تسويق محصوله والذي يعرضه لخسائر إضافية منها زيادة أجور النقل .

4_ تأخر تسليم أثمان المحاصيل الى الفلاح ففي سنوات سابقة انتظر المزارع أثمان محاصيله لمدة سنة الى أكثر مما يشكل عبئ اضافي على الفلاح واستعداده للموسم القادم .**(6)**

وحسب وزارة التجارة العراقية فانها استلمت ما يزيد على (4.5) مليون الى (5) ملايين طن من القمح من المزارعين لسنة 2023 ، حيث يقدر احتياج السوق المحلية ما يقارب (4.2) مليون طن لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ، حيث كان البلد يحقق الاكتفاء الذاتي في السنوات الثلاث الماضية التي سبقت الحرب الاوكرانية ففي عام 2019 إذ بلغت نسبة الانتاج (4،7) وفي عام 2020 بلغت (6,2) مليون طن وحوالي (4،2) مليون طن في 2021 ،

ويشكل قلة تساقط الامطار التحدي الابرز لهذا المحصول حيث بلغ العام الماضي 2022 حوالي (3) ملايين طن مما دفع الحكومة الى الاستيراد لتغطية العجز في سد الحاجة المحلية **(7)**

أهم الاستنتاجات

1_ عدم إدراك المزارع أهمية الفرز و التصنيف للمحاصيل و المنتجات كما و انه لا يدرك أيضا خطورة تركها في الهواء الطلق في ظل عدم توفر المخازن الكافية للمنتجات، مما يعني تعرضها إلى جملة من العوامل الطبيعية من أمطار و رياح وحرارة.

2_ عدم إلمام المزارع بالجوانب التسويقية المختلفة قد يجعله يقع في كثير من الأحيان في شباك الوسطاء و التجار و الذي ينتهي الى شراء المحاصيل من الفلاحين بأثمان بخسة و إعادة بيعها في أسواق المدن بأعلى الأثمان وهذا يعني خسارة المنتج و المستهلك في ان واحد و حصول هؤلاء الوسطاء على أرباح كبيرة بالعملية الإنتاجية .

3_ عدم وجود سياسة تسويقية كفوءة فان ذلك قد أثر تأثيرا بالغا على عدم التوسع والنمو في الإنتاج الزراعي لاسيما وإن بيع المنتج بأسعار منخفضة في ظل غياب الدعم فأن هذا لن يشجع على السعي لزيادة الإنتاج في المستقبل.

4_ ضعف الاهتمام بالأبحاث والدراسات التسويقية الرامية الى تعريف المجتمع بأهمية بالتسويق ومكانته في تطوير القطاع الزراعي.

أهم المقترحات

1_ العمل على إقامة شركات متخصصة بالفرز والتغليف والتخزين وفق الشروط الفنية المطلوبة ، مما يعني مواكبة السلع المحلية لمواصفات السلع المستوردة.

2- أن تتدخل الدولة في الحد من السلع الزراعية المستوردة، من أجل تشجيع المنتجات المحلية أن تتواجد في الاسواق .

3- اعطاء الاولوية لدعم القطاع الخاص والصناعات المحلية للمواد الغذائية، لاسيما في ظل وفرة المواد الاولية لصناعة المعجون والدبس والالبان والمخللات، مما يعني تجنب انفاق العملة الصعبة على مواد يمكن توفيرها محليا.

4_ تخفيض تكاليف التسويق من خلال اعتماد الحجز على منصة الكترونية من أجل تسويق المحاصيل تجنب المزارع الاجراءات الروتينية والانتظار لإيام أمام أبواب السايلوات.

المحاضرة السادسة

السياسة الزراعية التمويلية والاستثمارية

المقدمة

يعد توفر رأس المال من أهم العوامل التي تحفز الاستثمار الزراعي ويشكل مع العمل الأرض، الإدارة والتنظيم، عناصر الإنتاج الرئيسة ويمكن للمستثمرين الزراعيين الحصول عليه من مصادرهم الذاتية كالمدخرات الخاصة والميراث، والتي تتميز بضعفها وعدم قدرتها النهوض على الاستثمار بالشكل المطلوب لاسيما لدى صغار المزارعين في الدول النامية ومنها العراق ، أو يلجئون إلى مصادر أخرى كالإفراد ، ملاك الأراضي ، تجار الحاصلات ، المصارف التجارية ، شركات التامين ، الجمعيات التعاونية ، الإيجار التعاقدي وغيرها)، وتفرض هذه المصادر نسبة فائدة مرتفعة على القروض التي تمنحها بسبب طبيعة المشاريع الزراعية التي تتميز بالمخاطرة واللايقين وارتفاع نسبة رأس المال الثابت وتأثرها بالظروف المناخية والبيولوجية وهذا يشكل عائقا أمام تحقيق الكفاءة الإنتاجية، فضلا عما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية منها عزوف المستثمرين الزراعيين عن الإنتاج وانعكاس ذلك على تدهور القطاع الزراعي وتلكون عملية التنمية. ونظرا لأهمية القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية تتبنى الحكومات سياسات تمويلية، تهدف من خلالها توفير رؤوس الأموال اللازمة وبأشكال وصور متعددة تمثل القروض الزراعية الشكل الأكثر انتشارا، حيث تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية مشجعة بفوائد محدودة جدا أو بدون فوائد لتحفيز الاستثمار الزراعي وتحقيق أهداف التنمية الزراعية

المحور الأول: مفهوم السياسة الزراعية التمويلية والاستثمارية في البلدان العربية

تلعب السياسات التمويلية والاستثمارية دوراً رئيسياً في دعم وتطوير القطاع الزراعي وقد انعكس اهتمام الدول العربية في القطاع الزراعي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الخطط التنموية على المستوى القطري. وبالرغم من ذلك إلا أن حصة القطاع الزراعي من الاستثمار لا زالت منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث. خصص الجزء الأكبر من الاستثمارات لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة. وقد قامت الدول العربية منذ عقد السبعينات بإنشاء مؤسسات الإقراض الزراعي، وذلك بهدف تحفيز المؤسسات والأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الزراعية في بلدانهم

وينحصر عمل مؤسسات الإقراض الزراعي في بعض الدول العربية، في تقديم القروض بشروط ميسرة. ويتعدى ذلك في دول أخرى ليشمل تقديم الخدمات الزراعية الأخرى وخدمات الإرشاد ومدخلات الإنتاج والتسويق وتقدم بعض هذه المؤسسات القروض للأفراد والتعاونيات والبعض

الآخر للأفراد فقط، وذلك لمختلف أنواع النشاط الزراعي ولفترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وقد شهدت البلدان العربية منذ نهاية القرن الماضي تزايدا في الطلب على التمويل الزراعي، نظرا للتطوير الذي شهده القطاع في تلك الفترة في معظم الدول العربية

ومن المفيد الإشارة إلى أن بعض الدول العربية تتوفر لديها موارد طبيعية وبشرية جاهزة لتنمية الزراعة ولكن تنقصها الموارد المالية، وعلى العكس من ذلك فإن هناك دولا عربية أخرى تنقصها الموارد الطبيعية والبشرية وتتمتع بالموارد المالية للاستثمار، بمعنى آخر، فإن الدول العربية تتصف بظاهرة اختلال توفر الموارد الرأسمالية، مما يؤدي إلى تباين برامج وأساليب وأهداف السياسات بين هذه الدول

ويمكن التعرف على أنواع السياسات الاستثمارية والاقراضية من واقع تجربة الدول العربية بالإقراض والائتمان، كما يلي

أولا: أقطار التخطيط المركزي

حيث تتولى الحكومة ممثلة بالقطاع العام، توفير الأموال اللازمة للقروض الزراعية وفق الخطة الزراعية المقرة من أجهزة التخطيط المركزية، والتي تتحدد من خلالها كمية الأموال اللازمة للزراعة والمستلزمات الزراعية اللازمة والأسعار، وأسعار الفائدة، كما تتولى الشركات والمؤسسات العامة مهمة الاستيراد والتوزيع، وقد تحدد هذه الأجهزة كمية الصادرات والموارد اللازمة لتلبية الطلب على العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية. وأمثلة هذه الاقطار سوريا وليبيا.

ثانيا: الأقطار ذات الاقتصاد الحر

تشمل الدول التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي والتي يتم بها التمويل والإقراض الزراعي عن طريق المؤسسات المالية الخاصة. وقد أعطيت الصلاحيات الكاملة في مزاولة هذا النشاط وفق معايير السوق. ومن بين هذه الأقطار مصر والمغرب وتونس وموريتانيا والأردن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد اتسم الإقراض والائتمان في هذه الدول بسيطرة القطاع الخاص، مع بقاء القطاع العام ليقوم بتوفير مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج وتمويل الصادرات وتشجيعها كما في المغرب. وقد اتسم الأداء العام لهذه المجموعة بالاستقرار، حيث زادت حصة الزراعة من إجمالي القروض الممنوحة في كل من مصر والمغرب والأردن.

المشاريع الصغيرة المنتجة، بما فيها تلك التي تديرها المرأة لرفع مستواها الاقتصادي والمعيشي.

المحور الثاني: مفهوم القروض الزراعية

القروض الزراعية هي احدى مصادر التمويل الزراعي ويعرف التمويل الزراعي بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه المزرعة، وكيفية استخدامه استخداما أمثل سعيا لزيادة الإنتاج، رفع الإنتاجية، تقليل التكاليف وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على المستثمر الزراعي، إذ يدرس التمويل الزراعي أمكانية توافر رأس المال من مصادر مختلفة، ويبحث في الطرائق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة

الاقتراض (الائتمان) يعد الاقتراض مصدرا مهما في تحصيل رأس المال، وعملية الاقتراض أو الائتمان عملية منظمة توفر القروض للمزارعين بالشروط المناسبة، وتستخدم بالكيفية التي تحقق زيادة الإنتاج والدخل وتتعدد مصادر الاقتراض فتشمل

1. الاقتراض من الأفراد: حيث يتجه الكثير من المنتجين الزراعيين إلى الاقتراض من المرابين والتجار والسماسرة وهي ذات مستوى تكاليف مرتفعة بالنسبة للزراعيين
2. لاقتراض من ملاك الأراضي: يقوم ملاك الأراضي بتقديم القروض اللازمة إلى مستأجريهم من المزارعين وهي ذات مستوى تكاليف مرتفعة بالنسبة للزراعيين
3. الاقتراض من تجار الحاصلات: يقوم تجار الحاصلات أحيانا بتقديم القروض إلى المزارعين بشروط معقدة مثلا اعتبار فروضهم بمثابة شراء حاصلاتهم الزراعية وهي في بداية النمو أي بطريقة تسمى البيع الأخضر وبأسعار زهيدة جدا مستغلين ضيق حالتهم المادية وهي ذات مستوى تكاليف مرتفعة بالنسبة للزراعيين
4. الاقتراض من المصارف التجارية: حيث تقوم المصارف التجارية بإقراض المنتجين الزراعيين بمعدلات فائدة وأجال طويلة، نظرا لضخامة إمكاناتها المالية
5. الاقتراض من شركات التامين: تسعى هذه الشركات إلى استثمار المبالغ المتجمعة لديها أو جزء منها في القطاع الزراعي، وغالبا ما تكون هذه المبالغ في شكل قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل ولاسيما لكبار المزارعين متجنبة صغار المزارعين.
6. الاقتراض من الجمعيات التعاونية قد يلجأ الكثير من المزارعين إلى الاقتراض من الجمعيات التعاونية المتخصصة في التسويق والتمويل الزراعي، أو قد تكون في صورة مصارف تعاونية وبصفة عامة فهي شركات لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، بل هدفها الأساس هو خدمة أعضائها التعاونيين.

المحور الثالث: أنواع القروض الزراعية

تقسم القروض الزراعية نسبة لأجالها المدة الزمنية) إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي:

1. قروض قصيرة الأجل وهي القروض التي تتراوح مدتها من (5) أشهر الى (12) شهر، وتشمل هذه القروض المبالغ التي تجهز لشراء البذور والأسمدة والمبيدات، وكذلك المبالغ التي تصرف على أعداد وتهيئة الأرض للزراعة أو المبالغ التي تدفع كتكلفة لجمع الحاصل وكذلك التي تساعد في تمويل العمليات التسويقية، أن حاجة اغلب المزارعين إلى هذه القروض ضرورية ولاسيما في البلدان النامية ذات الوحدات الإنتاجية الصغيرة، إذ تسهم هذه القروض في عملية الاستثمار الزراعي

إن عملية استخدام القروض القصيرة الأجل تؤدي دائما إلى زيادة الكفاءة العملية وذلك لأنها تؤمن استخدام أدوات ومستلزمات الإنتاج المختلفة التي تتطابق واحتياجات المزرعة من تلك المستلزمات، إذ أن الكفاءة العملية للمزرعة تساعد المزارعين على تحسين دخولهم مما ينعكس على تحسين أحوالهم الاجتماعية والمعيشية هذا إذا استخدمت في أوقاتها المناسبة، أما إذا لم تستخدم في الوقت المناسب فإنها لا تحقق تلك الأهداف.

2. قروض متوسطة الأجل تسهم هذه القروض في زيادة الإنتاج الزراعي والتوسع في المشاريع التنموية وزيادة دخول المزارعين وتتراوح مددها الزمنية بين (12) شهرا و (10) أعوام وغالبا ما تشتمل هذه القروض على شراء الآلات والمكائن والمعدات الزراعية، وكذلك شراء الأرض الزراعية وشراء الحيوانات وإنشاء بساتين الفاكهة واستصلاح الأراضي، وتهدف أيضا إلى تحسين مستوى معيشتهم وتتجلى أهمية هذه القروض في تشجيع اتجاه الزراعة الكثيفة التي تحقق الكفاءة الإنتاجية الزراعية
3. قروض طويلة الأجل: تشمل القروض التي تستخدم في عملية استصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء المشاريع الكبيرة في المزرعة، وغالبا ما تزيد مدة سداد هذا النوع من القروض على 10 أعوام وإذا ما أحسن استخدام هذه القروض فإنها قد تؤدي إلى طفرة كبيرة في التطور وزيادة الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية

المحور الرابع: نشأة وتطور المصرف الزراعي العراقي التعاوني

أولا: نشأة المصرف الزراعي

في العام 1935 تأسس المصرف.. وقد سمي في حينها بالمصرف الزراعي الصناعي) . حيث حددت أهدافه ومهامه بتمويل النشاطين الزراعي والصناعي، إذ كانت استثماراته المالية تحاول أن تغطي متطلبات الأعمال والأنشطة الزراعية المختلفة وتنسحب على المشاريع الصناعية التي ينهض بتأسيسها بعض التجار وأصحاب الحرف. في العام 1946 ونظرا لتنامي حاجات المزارعين

والفلاحين وأصحاب المهن التجارية والصناعية للقروض وازدياد حجم تمويلات المصرف وتعدد أهدافه، ارتأت الحكومة تأسيس مصرف صناعي مستقل يتولى مهام تمويل المشاريع الصناعية.. فيما يختص المصرف الزراعي بتمويل متطلبات القطاع الزراعي فلم تقتصر عملية التمويل على الفلاحين والمزارعين بل شملت كافة أطراف العلاقة الزراعية من فلاحين ومزارعين وجمعيات فلاحية وشركات زراعية ولكل من له علاقة بالواقع الزراعي دون اعتبار الربح هدفا أساسيا في فعاليات المصرف

في العام 2007 اتسعت مساحة النشاط التي تتحرك فيها فعاليات المصرف وتنوعت تلك الفعاليات مرورا بتقديم خدمات الصيرفة الشاملة من خلال شبكة الفروع العاملة في المحافظات ناهيك عن الدور الرئيسي في دعم القطاع الزراعي عبر تقديم الخدمة المصرفية والتسهيلات ، لجميع العاملين في القطاع الزراعي ولمختلف الأغراض الزراعية، من خلال صندوق قروض الفلاحين الذي تم رفع رأسماله إلى 54 مليار وخفض نسبة الفائدة الى (3-5%) وكذلك من خلال التسهيلات المقدمة للأغراض الزراعية عبر فروض تم خفض الفائدة المستوفاة عليها الى 8% بعد أن كانت 14-16%. واستمر عمل المصرف ومنحه للائتمان بنسب خصم معينة وكما نلاحظ في جدول رقم (1)

الجدول (1) يبين نسبة الخصم على قروض المصرف الزراعي التعاوني (2008 – 2014)

	نسبة الخصم على القروض قصيرة الاجل	نسبة الخصم على القروض متوسطة الاجل	نسبة الخصم على القروض طويلة الاجل
2008	**%14**	**%15**	**%16**
2009	**%12**	**%13**	**%14**
2010	**%12**	**%13**	**%14**
2011	**%8**	**%12**	
2012	**%8**	**%12**	
2013	**%12**	**%12**	
2014	**%12**	**%12**	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير المصرف الزراعي العراقي التعاوني لعام 2016

ثانيا: هيكلية المصرف

يقسم المصرف الزراعي العراقي الى عدة اقسام لكل منها دوره وعمله الخاص

- **القسم القانوني**
- **القسم المالي**
- **القسم الهندسي**
- **قسم التخطيط**
- **قسم الحاسبة الالكترونية**
- **قسم الرقابة والتدقيق الداخلي**
- **قسم الائتمان** (موضوع دراستنا الاقتصادية)
- **قسم الموارد البشرية**
- **التشكيلات الأخرى**

ثالثا: فروع ومكاتب المصرف

يشمل المصرف عدة فروع تضم كل منها مجموعة معينة من المحافظات العراقية وهي

1. فروع ومكاتب المنطقة الشمالية

يشمل محافظة نينوى وكركوك

2. فروع ومكاتب المنطقة الوسطي

يشمل محافظة بغداد وصلاح الدين والقادسية والانبار وديالى وكربلاء والنجف وبابل وواسط

3. فروع ومكاتب المنطقة الجنوبية

يشمل محافظة البصرة وذي قار والمثنى وميسان

رابعا: خدمات المصرف

يقدم المصرف عدة وسائل تمويل للمشاريع الاقتصادية الزراعية هي

- خدمات المصرف
- اسعار العمليات المصرفية
- الائتمان
- الاستثمار في الشركات
- الحساب الجاري
- الحوالات المبتاعة

- الودائع الثابتة
- حساب التوفير
- خدمات الصيرفة التجارية
- خدمات صيرفيه
- شراء وبيع العملات الأجنبية

خامسا: أنواع القروض التي يقدمها المصرف:

1. اقراض الشركات ومكاتب المقاولين التي تقدم الخدمات الزراعية (الحراثة – تسوية الارض – الحصاد – تطهير السواقي والجداول)
2. منح التسهيلات المصرفية لمكاتب بيع البذور والاسمدة والمبيدات وادوات الحقل اليدوية
3. المساهمة في انشاء الصناعات الزراعية الصناعية مثل معامل الدبس والراشي وتعليب الخضر والتمور ومعجون الطماطم والمربيات 00الخ
4. اقراض الفلاحين قروضاً نقدية لتغطية نفقاتهم المعاشية في حالة الكساد (بموجب تعليمات عند حصولها)
5. قروض انشاء محلات ورش تصليح المكائن والمعدات الزراعية
6. اقراض محلات الحدادة الذي يختص بتصنيع البيوت البلاستيكية
7. اقراض اصحاب مراكز البيع (العلاوي) للخضر والفواكه ومساعدتهم على عمليات التسويق
8. قروض انشاء مراكز البيع (العلاوي) والمخازن الحديثة في الاقضية
9. قروض لشراء السيارات الانتاجية (الخاصة بنقل الحاصل الزراعي والحيواني)

ومما سبق نستنتج ان لتمويل المصرف الزراعي أثر بالغ الأهمية على زيادة المنتوج الزراعي لان وفرة رأس المال من العوامل الإنتاجية المهمة لزيادة المنتوج الزراعي العراقي وكما نلاحظ في جدول رقم (2)

مؤشرات الزارعة في العراق حسب بيانات وتقرير وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء) لعام 2023

وكما نلاحظ ان للتمويل المصرفي اثره في زيادة كمية الإنتاج لكل من المؤشرات السابقة في الاقتصاد الزراعي العرقي من عام 2018 الى 2020 غير ان الانخفاض في منسوب الأنهار العراقية وقلة الامطار سببت الانخفاض في زراعة الحبوب وقرار الحكومة بشأن إيقاف زراعة الشلب

(الرز) نظرا لشحة المياه مع الملاحظة ان النسبة المرتفعة للأرز (الشلب) في عام 2018 لغزارة الامطار في تلك السنة ، لكن للتمويل اثرا بالغا في الحفاظ على كمية انتاج اللحوم الحمراء من خلال سياسة التسهيلات المصرفية على قروض شراء الاعلاف وكذلك على المحاصيل الزراعية الصيفية الى عام 2022. وقد قامت الحكومة العراقية بشراء منتوج الحنطة من المزارعين لسد الاستهلاك المحلي والشكل رقم (1) يوضح بيانات مؤشرات الزراعة في العراق.

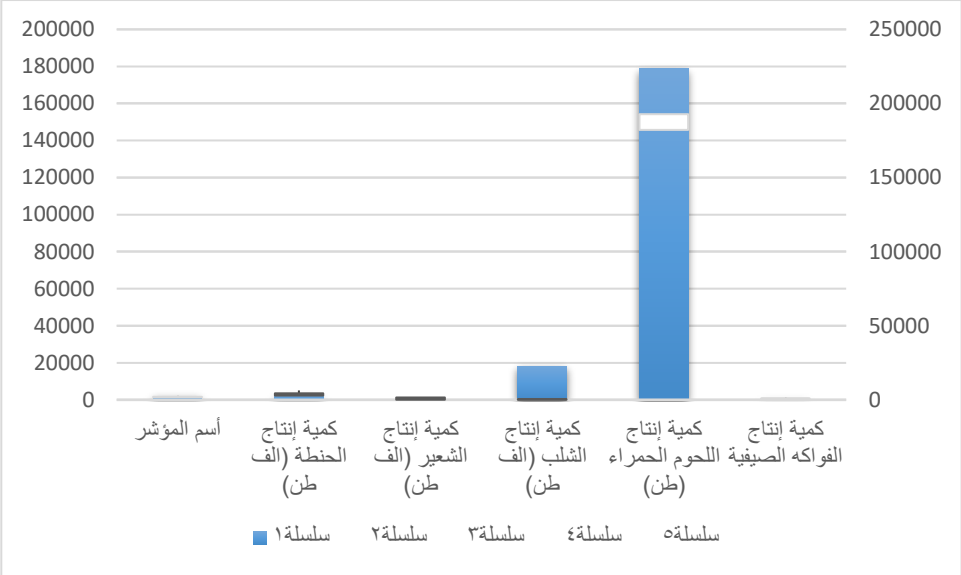

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (1)

أسم المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
كمية إنتاج الحنطة (الف طن)	2178	4343	6238	4234	2765
كمية إنتاج الشعير (الف طن)	191	1518	1756	267	144
كمية إنتاج الشلب (الف طن)	18196	575	464	422	12
كمية إنتاج اللحوم الحمراء (طن)	178810	182158	185597	189132	192766
كمية إنتاج الفواكه الصيفية	339	832	858.2	855.2	855.2

المحور الخامس: واقع الائتمان الزراعي في العراق

معوقات الاستثمار والتمويل الزراعي (الائتمان المصرفي) في العراق هي من أبرز مشاكل التنمية الزراعية لذلك بغية تحقيق الأهداف التي يسعى لها المصرف الزراعي عبر تمويل الزراعة والمساهمة

في انمائها يسعى المصرف للتوسع في منح القروض والتسهيلات المصرفية للمزارعين لغرض توفير المكائن والمعدات ومستلزمات الانتاج والابنية الساندة للعمليات الزراعية. ان السياسة التمويلية كان هدفها نبيلا وفي صالح القطاع الزراعي الا ان تنفيذها كان متعثرا وكما اشارت اليه الدراسات التي تصدت لهذا الموضوع وهو ما ادى الى ضياع الكثير من الاموال او صرفت في غير محلها، وبالرغم من التشريعات التي شرعت لحماية هذه الاموال كانت ضابطة لعمليات الفساد التي قد تنشأ الا ان الالتفاف على هذه التشريعات كانت موجودة من بعض ضعاف النفوس وبالتالي فان سعي الدوائر الزراعية والوزارات المختصة كان سعيا دؤوبا وحثيثا غير ان استشراء الفساد كان دائما عائقا امام عمليات الاصلاح في كل قطاع.

- **ان من ابرز معوقات تطبيق السياسة التمويلية في العراق ما يلي**

أولا: الاهمال الحكومي العام للقطاع الزراعي إن اعتماد العراق على قطاع النفط في زيادة الناتج المحلي الاجمالي قلل من الاهتمام الحكومي الحقيقي للقطاع الزراعي

ثانيا: ضعف الجانب الإداري في مؤسسات القطاع الزراعي: إن تولي المناصب الإدارية في مؤسسات القطاع الزراعي سواء في وزارة الزراعة أو وزارة الموارد المائية هي بعيدة عن الاختصاص الزراعي، كما أن بعضهم ليسوا من حملة الشهادات العليا، مما يعني عدم تفهمهم للواقع الزراعي وما ينبغي ان يكون عليه في ظل الامكانات المتوفرة.

ثالثا: قلة المختصين والخبراء في مجال رسم السياسات الزراعية: يشير الواقع إلى افتقار وزارة الزراعة إلى الخبراء والمختصين من حملة الشهادات العليا ولاسيما حملة شهادة الدكتوراه، إذ لم يتجاوز عدد حملة هذه الشهادة في العراق عدا اقليم كردستان لغاية عام 2019 (142) دكتورا اكثرهم موظفين في وزارات بعيدة عن تخصصهم في المجال الزراعي.

رابعا: ضعف جهازي البحث والارشاد وضعف التنسيق بينهما تشير الكثير من الدراسات والبحوث فضلا عن الواقع إلى ضعف التنسيق بين الجهاز الارشادي والجهاز البحثي.

خامسا: ضعف الثقة بين الجانب الحكومي والمنتجين الزراعيين: ان ضعف الثقة المتبادلة بين الجانب الحكومي والمنتج الزراعي التي تأخذ أشكالاً متعددة تؤثر في اتخاذ سياسات زراعية صائبة وملائمة للوضع الاقتصادي للبلد

سادسا: ان القروض الزراعية كباقي أنواع القروض المصرفية الائتمانية تشترط عوائد رأسمال (سعر فائدة) على القروض التي تمنحها للعملاء، وهذا ما يسبب في عزوف الفلاحين للاقتراض من المصارف لسببين اثنين الأول هل المشاريع الزراعية تولد عوائد مجدية لتسديد هذه القروض مع فوائدها بدون تحمل المنتج الزراعي أي مخاطرة للخسارة او عدم التسديد. وثانيها النظرة للقروض

من ناحية الدين والعادات السائدة في الدولة فالدين الإسلامي ينظر للفائدة المشروطة على منح القرض بأنها ربا ويوجب على المنتج المسلم تجنبها.

الاستنتاجات

1. ان تمويل المشاريع الزراعة في العراق عامل مهم في استمرار النشاط الزراعي وديمومته
2. ان القطاع الزراعي في العراق ينتابه ضعف في هيكليته الإدارية والتنظيمية مما يصعب توفير الائتمان بالقدر اللازم لدعم المنتج الزراعي
3. ان المنتجين العاملين في القطاع الزراعي لا يملكون معرفة مصرفية تأهلهم للاستفادة من مدى أهمية القروض التي يمنحها المصرف في تطوير الإنتاج الزراعي
4. ان اغلب خرجين كليات الطب البيطري وكليات الزراعة من حملة شهادات أكاديمية بكالوريوس وماجستير ودكتوراه لا يعملون في القطاع الزراعي بل في مجالات مختلفة بعيدة عن اختصاصاتهم وهذا يسبب ركة في تمويل القطاع الزراعي برمته.
5. ان الفكر السائد بان المصرف الزراعي يأخذ على القروض التي يمنحها للمنتجين الزراعيين سعر فائدة (ربا) يحجم بشكل كبير المزارعين من الاقتراض من المصرف.
6. لا يوجد في الاقتصاد العراقي وسياسة التمويل الزراعي ما يدعم التكنولوجيا الزراعية كتمويل انشاء وسائل ري بتقنية مواكبة للتطور العالمي.

المقترحات

يمكننا تحسين السياسة التمويلية الزراعية بصورة فعالة من خلال

1. إعطاء أفضلية للمزارع الذي يسدد في الموعد من خلال تمكينه من الاقتراض مرة أخرى وبشروط أو ضمانات اقل ثقلا من الذي اقترض لأول مرة (العميل النشط).
2. تقديم قروض نقدية عينية له بصورة منح أو مساعدات بأسعار مخفضة مثل توفير أسمدة أو بذور أو مكائن .... الخ
3. تخفيض سعر الفائدة للمقترض الذي يسدد في الموعد المحدد أو قبل الموعد إذ إن تخفيض هذا السعر يؤدي إلى تشجيع عملية التسديد وعدم تأجيله
4. توفير قروض ميسرة لعلاج مشكلة الري وشحة المياه لإرواء المزارع.
5. الاهتمام بالكادر الأكاديمي من حملة شهادات الاختصاص لكليات الزراعة والطب البيطري ووضع برنامج مخطط لتعينهم في اختصاصاتهم.
6. اعتماد أسهم المرابحة للقروض بدلا من الفائدة وبذلك يزداد اقدام المقترضين الزراعيين على الاقتراض والاستثمار الزراعي.